28 سبتمبر 2000..المواجهة الكبرى و"الانطلاقة الوطنية" المرتقبة!

كتب حسن عصفور/ تحتفظ الذاكرة الوطنية الفلسطينية، بأن الفاشي إريك شارون، رئيس المعارضة الإسرائيلية، بالتنسيق مع الفاشي باراك رئيس حكومة الكيان العنصري، قررا البدء بتنفيذ خطة "تدمير السلطة الفلسطينية" والتخلص من مؤسسها الزعيم الخالد ياسر عرفات، استكمالا لما فشل به كلاهما في تدمير منظمة التحرير في حرب بيروت 1982.

بعد انتهاء قمة "كمب ديفيد"، ورفض الخالد أبو عمار مؤامرة تهويد البراق، أعلن رئيس الحكومة الفاشية الحاكمة في إسرائيل في حينه يهود باراك، رصاصة المعركة نحو إنهاء "الكيانية الفلسطينية الوليدة"، وبدأ التنفيذ شراكة وتنسيقا مع شارون، يوم 28 سبتمبر 2000، باقتحام المسجد الأقصى، فكانت شرارة المواجهة الوطنية الكبرى، شعبيا وعسكريا، الأطول والأهم في تاريخ الصراع مع دولة العدو.

المواجهة الكبرى، كانت خيار الضرورة لمواجهة المخطط المعادي الذي بدأ، لطي صفحة سياسية رأت فيها "الفاشية الصهيونية" أنها كانت خرقا للبعد التوراتي وتمرير المخطط الاغتصابي في الضفة والقدس، قادتها أجهزة السلطة الأمنية وعامودها الفقري حركة فتح ومعها مختلف الفصائل الفلسطينية كل بما يستطيع.

لم يقف "زعيم الوطنية الفلسطينية" مترقبا، بعدما أدرك يقينا جوهر المشروع التهويدي للقدس والضفة، وما ينتظر الحرم القدسي وساحة البراق وجدارها، من مؤامرة تم كشف بعض ملامحها في قمة كمب ديفيد، بما اسموه "السيادة تحت الأرض"، كرسالة أنهم يبحثون إعادة بناء "هيكلهم" على حساب المسجد الأقصى، وما بعده.

دون "لعثمة"، وتحذيرات الـ "سوف" و "إذا"، و"ما لم"، أطلق الخالد أبو عمار، الصرخة التي فجرت فعلا ، "عالقدس رايحيين..شهداء بالملايين"..صرخة ما أن سمعها شعب الجبارين، حتى اشتعلت أرض فلسطين التاريخية بهبة ومواجهة، ستبقى الصفحة الأكثر إشراقا في التاريخ المعاصر.

وبعيدا، عن تمكن "الفاشية الصهيونية" من تحقيق بعض من مخططها التهويدي، واغتيال "اب الوطنية المعاصرة" ياسر عرفات، وصناعة "انقسام" داخل المشهد الفلسطيني العام، بنقاب "ديمقراطي"، لكنها لا تزال تنتظر أن تستكمل ما لم يُستكمل، من تدمير الكيانية الموحدة، وبناء "بديلهم نتوء غزي ومحميات في بعض مناطق الضفة".

روح معركة المواجهة الوطنية الكبرى، تعود عبر فعل متنقل ليس شموليا كما كان، لكنه متحرك بما يربك المشروع التهويدي ومخططه الاستبدالي، رغم محاولات العدو استخدام "أداة محلية" لحرف المسار من الفعل العام ضد العدو والوطني – القومي، بأحداث انحرافية، لنشر فوضى وفتنة مدفوعة الثمن المسبق.

بعد خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة، وما مثله من تصويب للمشهد السياسي الذي ساد منذ عام 2005 كسر شوكة "الكفاحية الوطنية"، بات من الضرورة الكبرى أن تبدأ حركة الانطلاقة السياسية لمحاصرة "المشروع التهويدي وأداته البديل".

محاصرة المشروع المعادي لم يعد لها أن تتأخر، والذي لم يعد به "طلاسم سياسية" غير معلومة، خاصة بعدما كشف ملامحه الرئيسية رئيس "الحكومة الفاشية" في تل أبيب يائير لابيد يوم 25 سبتمبر 2022، مضمونا وأدوات خادمة لتطبيقه، ما قبل الانتخابات بخلق "فوضى خاصة"، وما بعدها بتحديث معادلة "التهدئة مقابل المال" بما يتناسب والمشهد الضفي.

استمرار الحالة الاحتفالية بخطاب الرئيس محمود عباس، دون الذهاب الى تسريع حركة الفعل التنفيذي داخليا، سيؤدي الى "تآكل" قوة الاندفاعة الكفاحية، رغم قيمة ما يتم من فعل بالأمم المتحدة ومنظماتها لتعزيز عضوية فلسطين الدولة، ولكن ذلك يتطلب توازيا بخطوات عملية تشير بقوة الى البدء بتنفيذ فك الارتباط مع عدو، وترسيخ الارتباط بالمشروع الوطني.

هناك خطوات تنفيذية لا تحتاج أبدا التباطؤ، ومنها مسألة الانتخابات، خاصة أن الرئيس عباس منحها مكانة خاصة في خطابه، مبديا جاهزية التنفيذ، لذا وبشكل فوري يمكنه أن يصدر مرسوم اليوم قبل الغد حول "انتخابات دولة

فلسطين"...مرسوم يحدد الإطار الشامل لها، واعتبار فلسطين دائرة واحدة يكون الانتخاب فيها وفقا للتمثيل النسبي الكامل.

إجراء تنفيذي لكنه يحمل مضمونا جوهريا، كخطوة رسمية بإغلاق مرحلة انتقالية طال زمنها بغير وجه حق، الى جانب أنه "قوة دفع هامة" للكيانية الفلسطينية ومحاصرة مخطط حكومة الكيان العنصري وأدواته التي تنتظر، وكسر إن لم يكن ردم كلي لمشروع "النتوء الكياني الغزي المتمرد على الشرعية الوطنية"، وما يخطط من استكمال مشروع "شارون ب" في الضفة.

مرسوم الانتخابات سيمنح خطة الرئيس عباس التي قدمها يوم 23 سبتمبر 2022، مصداقية سياسية، وتفتح الباب لورشة عمل في جوانب مختلفة مرتبطة بالعملية الانتخابية، قانونيا وسياسيا.

مرسوم انتخابات دولة فلسطين، سيكون قاطرة حراك شامل يمنح روح "المواجهة الكبرى" مع العدو القومي، قوة دفع مضافة لما تصنعه حركة المواجهة الشعبية اليومية في الضفة والقدس.

لتنطلق "الورشة الوطنية" نحو ترسيخ فلسطين دولة ونظاما في الخريطة السياسية – الجغرافية، وقبلها في وعي الفلسطيني سلاحا مضادا للمشروع المعادي بكل مظاهره وأدواته، وقبرا للمخطط الشاروني الذي انطلق في أغسطس 2005، ولا زال يتحرك.

ملاحظة: كما اليوم 1970، رحل الخالد جمال عبد الناصر، مفارقة تاريخية غريب ارتباطها بيوم المواجهة الكبرى ضد الفاشية الصهيونية المعاصرة..من قال "الثورة الفلسطينية وجدت لتبقى".. ناصر جمال.. خلودك القومي لن يغيب أبدا!

تنويه خاص: ملفت جدا، ان يدخل إعلام فرنسي طرفا في تحديد ملامح المشهد الفلسطيني منحازا لـ "خصوم" الرئيس محمود عباس"..كان مفهوما نشر سيلان الكلام الرافض..ولكن ما ليس مفهوما أبدا ذلك الانحياز الغبي..معقول الكيان طلب مساعدة صديقتهم "اليهودية" في رئاسة حكومة فرنسا لما بعد الرئيس..ليش لا مع اليهود كل شي يصير!

أبناء الأجهزة الأمنية في فلسطين...فعل مقاومة "الاستسلام الثوري"!

كتب حسن عصفور/ لم يعد حدثا "غريبا" ان تصحو فلسطين وطنا وشعبا على فعل مواجهة لقوات الغزو الاستيطاني للفاشية الجديدة في دولة الفصل العنصري، حدث يومي بعيدا عن الحجم والاتساع، لكنه متواصل بحيث أحال وجود المحتلين وأدواته، جيشا ومستوطنين إرهابيين وأمن متعدد الأسماء الى حالة من اللا يقين المتلاحق.

بات حضور الفعل الفلسطيني في مناطق مختلفة بالضفة والقدس، وإن برزت أكثر اشراقا مسلحا في محافظتي جنين ونابلس، لكنها تتسع شعبيا في محافظات أخرى، جزء من حركة مواجهة الغزاة المحتلين، ليس بعدا مقاوما فحسب، بل تأكيدا على حماية المشروع الوطني العام، الذي حاولت "الفاشية الجديدة" في تل أبيب تهويده وتحويله الى "بقايا مشروع في الذاكرة"، وفرض بديله التوراتي.

الفعل اليومي الفلسطيني، مسلحا وشعبيا، وخاصة منذ بداية عام 2022، يمثل العامود الفقري للمواجهة التي باتت سمة مضافة لشعب، لا يملك خيارا أو بديلا كي لا يتم خطف قضيته ثانية، كما حدث يوما، قبل انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة مع رصاصة العاصفة يناير 1965.

التطورات التي طبعت فعل المقاومة في الأشهر الأخيرة، هي مشاركة عملية من أبناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية كجزء حيوي وفاعل، بل ربما كانوا الأكثر دورا وأثرا في فعل المقاومة المسلح، مشاركة تعيد تلك الروح القتالية لمن كان "درع" للسلطة الوطنية في 25 سبتمبر 1996، في هبة الدفاع عن قدسية الحرم القدسي "هبة النفق"، ردا على محاولة رأس الإرهاب الحاكم الجديد في إسرائيل نتنياهو.

تلك الأجهزة وأبنائها، من خاضوا مع شعب وبقيادة الخالد المؤسس أطول مواجهة عسكرية مع جيش العدو القومي لمدة 4 سنوات من 2000 الى 2004، أكدت أن الصراع لن يكون دون حق الفلسطيني في كيانه الوطني كاملا، كما أقرته لاحقا الشرعية الدولية، أجهزة قدمت مئات الشهداء ومثلهم أسرى وآلاف من الجرحى.

أبناء الأجهزة الأمنية، الذين كانوا لفترة طويلة هدفا للعدو المحتل، دون ان يسلموا من "الفئة الضالة وطنيا" فصيل الفتنة العام، لم تكسرهم حملات المطاردة والطعن الغادر، تعرضوا لحملات منظمة ومنسقة بين أجهزة أمن العدو القومي وأدوات محلية تقوم بدور "روابط قرى مستترة" لحملة تشويه لم يسبق لها نموذجا، بهدف واحد كسر شوكتها الوطنية، وإخراجها من "معادلة الفعل المقاوم" ليتمكن "تحالف الشر الجديد" من فرض ثقافته غير الوطنية.

الحملات المتلاحقة ضد أبناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية، سياسة منظمة موحدة بين أدوات مختلفة، وبلغات مختلفة، إدراكا من "تحالف الشر المستحدث" بقيمة وقوة وقدرة هؤلاء على قيادة الانطلاقة الثورية ردا على محاولات فرض "الاستسلام الثوري"، بذريعة لم يعد بالإمكان من فعل، أمام انهيار وغياب المؤسسات ودورها.

ثقافة "الاستسلام الثوري" التي زادت نشرا وتحريضا من ذات "التحالف"، وتحت يافطات بأسماء مستعارة بكل الألوان والأطياف، ترمي لترسيخ عدم القدرة وعدم الإمكانية، وبات لازما هدم كل ما هو قائم، والذهاب الى بحث "جديد مجهول"، خاصة مع محاولة تشويه شمولية لكل ما يمكن أن يكون بارقة لفعل قادم.

القيمة السياسية لدور أبناء الأجهزة الأمنية في لحظة فصل تاريخية، تمثل قاطرة العمل ليس لكسر المشروع التهويدي فحسب، بل لكسر "عرباته المحلية" المنسق فعلها مع ما يريد مخططا، نحو ترسيخ حقائق أن "الفلسطنة" مشروعا وحقوقا لن تزول ولن تندحر.

ما يحدث راهنا، رسالة ليس لـ "تحالف الشر المستحدث"، بل وقبله، الى قيادة منظمة التحرير وحركة فتح، أن سكونكم في حاضنة "الاستسلام الثوري" وغياب الحضور مع روح الفعل الثوري، لن يكون عائقا لمواصلة المسار.

ما يحدث، فعلا مسلحا وشعبيا، رسالة مضافة الى كل الأشقاء وقبل القمة العربية القادمة، ان محاولات الالتفاف لتطبيع علاقاتكم مع دولة "الفاشية الجديدة" ليس حلا لأمنها، ولكن يكون استقرارا لها، ولا غيرها.

ما يحدث راهنا هو تأكيد المؤكد، أن فلسطين هي قلب الصراع ولن تكون يوما غير ذلك..شاء من شاء وأبى من أبى، كما كرسها الخالد مؤسس الكيانية الفلسطينية المعاصرة ياسر عرفات.

ملاحظة: جيد أن تحتفي "فصائل غزة"، بدون أم الجماهير فتح، بوضع حجر أساس لما اسموه طربا "ممر مائي بحري"...ولكن الأجود لو قاولوا لشعبهم كيف ممكن يمروا منه الى غير مناطق.."الدجل الوطني" لا يصنع حقيقة وطنية يا مصابي بـ"جذام سياسي"!

تنويه خاص: تحية واجبة الى القائد البارز الشيوعي الرمز الوطني محمد بركة، شخصية تعيد ذلك الحضور الطاغي خدمة للقضية الوطنية خارج الحسابات الفئوية الصغيرة...شخصية تحمل عبئا ربما يفوق المنطق كي لا تنكسر وحدة جماهير الشعب الفلسطيني داخل الكيان..سلاما لك "أبو السعيد" فخرا ومنارة كنت وستبقى.

إسرائيل تستبدل "سلام الشجعان" بـ "سلام الفئران"!

كتب حسن عصفور/ في 13 ديسمبر 1988، خلال خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في جنيف، تقدم الخالد المؤسس ياسر عرفات برؤية لحل سياسي استخدم فيها للمرة الأولى تعبير القائد القرطاجي حملقار برقا، الذي أطلقه عام 241 قبل الميلاد، قائلا "تعالوا لنصنع السلام، سلام الشجعان.. بعيداً عن غطرسة القوة وأسلحة الدمار.. بعيداً عن الاحتلال و القهر والذل والقتل والتعذيب..".

ولعل تلك العبارة القرطاجية شهدت ألقا سياسيا عالميا، بعدما أضاف لها الخالد أبو عمار قيمة سياسية، لتوضيح رؤية الشعب الفلسطيني نحو بناء سلام حقيقي، بعد إعلان الاستقلال نوفمبر 1988 بالمجلس الوطني بالجزائر، وخلال زمن انتفاضي أعاد بريق القضية الفلسطينية في وقت ظن المتآمرون، بلغات وألوان

مختلفة انهم تمكنوا من كسر التمثيل الوطني الفلسطيني، عبر خلق أدوات مساعدة لمشروعهم الذي لا زال يطل برأسه من جحورهم.

خلال سنوات من تلك "الصرخة العرفاتية"، توصلت منظمة التحرير لتوقيع اتفاق "إعلان المبادئ – اتفاق أوسلو" سبتمبر 1993، مع الحكومة الإسرائيلية بقيادة رابين، وكان الاعتقاد أن تحولا جوهريا سيحدث على مسار الصراع الذي طال زمنه، ولكن سريعا، وبعد عامين فقط من التوصل للاتفاق، قام "التحالف الفاشي" داخل الكيان، ومساعدة "أصدقاء" عربا وعجما ومحليين، باغتيال موقع الاتفاق، ليرسم مسارا يعيد الأمر الى ما هو أكثر سوادا مما كان.

ومنذ انتخاب "رأس الفاشية اليهودية المعاصرة" نتنياهو 1996، أكدت الحكومات المتتالية رفضها المطلق لأي عملية "سلام حقيقي" مع الشعب الفلسطيني، ولعل من حاول كسر تلك الانحدارة السياسية، يهود أولمرت عندما تقدم عام 2007، بعرض يمكن اعتباره الأُقرب نسبيا لما يمكن تسميته بـ "الحل الممكن"، ولكن سريعا تصدت أمريكا له ومنعت التعامل مع خطته، وفتحت باب السجن له، بالتعاون مع أدواتها "القضائية" في الكيان العنصري، ليدخل زنزانة ومعه مقترحه.

في يوم 22 سبتمبر 2022، بعد 34 عاما من النداء العرفاتي الشهير حول "سلام الشجعان"، تقدم رئيس حكومة الكيان العنصري يائير لابيد، وامام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ليكشف مدى عمق الكراهية للشعب الفلسطيني، رغم المناورة الساذجة لاستخدام "نقاب سياسي" باسم "حل الدولتين"، مدعيا أنه يمثل الغالبية في كيانه.

حاول لابيد تمرير "المكذبة السياسية"، رغم الحرب التي علت في كل أركان كيانه رفضا واتهاما لأي حل مع الفلسطيني، وما أن عاد حتى أعلنت غالبية شعبية يهودية تفوق الـ 70% أنها ضد "حل الدولتين" رغم ضبابية الشعار.

استطلاع هو الأكثر كراهية وتعبيرا عن الواقع القائم في دولة الكيان، يشير بوضوح مطلق، بأنه لا يمكن وجود حل سياسي يقود الى دولة فلسطين وفق قرارات الأمم المتحدة، وبان ذلك "الخيار" ليس سوى وهم لدى تلك الغالبية اليهودية.

الاستطلاع يمثل رسالة "إنذار سياسي مبكر" للشعب الفلسطيني وقيادته التمثيلية الرسمية، أن وهم انتظار الانتخابات القادمة، كما تحاول إدارة بايدن الأكثر صهينة من إدارة ترامب "تسكين" أي فعل فلسطيني، ليس سوى خدمة مضافة للمشروع التهويدي البديل، بكل مكوناته وأدواته، والتي أشار لها رأس الحكومة الفاشية لابيد، في مقابلته الإعلامية الأخيرة يوم 25 سبتمبر 2022، حول رؤيته السياسية القائمة على مبدأ "سلام مالي مقابل حراسة أمنية"، ونتوء كياني مع محميات بديلا لدولة وكيان.

ما تحدث عنه لابيد في مقابلته هو "الحقيقة اليهودية" الصريحة للفكر الصهيوني في شكل العلاقة مع فلسطين، أرضا وشعبا وقضية، بأنه لا دولة ولا كيان مستقل وفق قرارات الأمم المتحدة، وكل ما سيكون ما تقرره دولة الكيان العنصري.

كل يوم يمر دون البدء عمليا بتنفيذ "خطة الرئيس محمود عباس"، التي عرضها في خطابه بالجمعية العامة للأمم المتحدة 23 سبتمبر 2022، نحو فك الارتباط وتجسيد دولة فلسطين واقعا وحقيقة سياسية، سيكون يوما لتعزيز "هودنة فلسطين" أكثر، فلا تنتظروا أن يأتيكم منهم لا خيرا سياسيا ولا شبهه أيضا.

دولة الكيان العنصري، استطلاعا ومواقفا، شعبا وحكما، استبدلت رسميا ومنذ زمن بعيد... "سلام الشجعان" بـ "سلام الفئران".

ملاحظة: سارعت الحركة الإخوانجية الخاطفة قطاع غزة باستنكار تهنئة الرئيس عباس لوزير جيش الكيان بمناسبة رأس السنة اليهودية..لكنها صمتت كموتى الفراعنة عن اتهام رئيس حكومة الكيان لها بأنها تآمرت معه لاغتيال القيادي بالجهاد تيسير الجعبري..تكون وقح ماشي بس لدرجة ان الوقاحة تخجل من وقاحتك مش ماشي!

تنويه خاص: يمكن اعتبار بايدن أسرع رئيس أمريكاني جلب رفض مبكر لترشيحه في انتخابات قادمة..الصراحة يا ريت يستمر كمان دورة..لأنه وجه خير على العالم بعد ما بدأ "الزمن الأمريكاني" يولي..

الخبر "غير المفرح" من أهل الـ48...اختلفتم ولكن!

كتب حسن عصفور/ كان خبرا سارا، وجدا، بعدما أعلن القيادي الكبير الرمز الوطني محمد بركة "ابوالسعيد"، رئيس لجنة المتابعة العليا لجماهير شعبنا بالداخل (48)، أنباء التوصل لإعادة لحمة القائمة المشتركة، بمركباتها الثلاث، بعدما خرجت الحركة الإسلاموية لغايات حزبية ضارة، من الأخبار التي يمكن وصفها بالمشرقة حقا.

ولكن، وكأن القدر السياسي، في زمن عاصف بالمشهد الفلسطيني العام، قرر ألا يكون ما كان "هدفا" لكل وطني فلسطيني، حتى كانت "صدمة" اعتقد الجميع أنها باتت خلفهم، بأن تعود "الحالة الانقسامية" بين الأطراف الثلاثة، مع تبديل طرف بأخر، بعدم وجود "التجمع الديمقراطي".

ودون الخوض في تفاصيل ما كان، ومن أصاب ومن جانبه ذلك الصواب، فتلك مسألة تترك تقييما لما هو قادم، وما بعد اجراء الانتخابات العامة في الكيان العنصري، لاستخلاص كل الدروس خدمة لمستقبل لن يتوقف عند "خطيئة" وتنتهي، فحماية الوجود الفلسطيني في دولة "الفاشية" و"العنصرية" والاغتصاب سمتها الرئيسية، ما لا يجب أن يغيب عن كل فلسطيني حيثما وجد، داخل الوطن التاريخي أو خارجه.

الآن، بات الأمر واقعا، ولا مجال للكلام ليت ولو وكيف، بل هل وعلينا، هل يمكن حصار كل آثار سلبية جانبية لـ "الصدمة الكبرى"، بحيث لا تنال مزيدا من "نهش اللحم الحي الوطني"، بل على الكل ان يعيد رسم ملاح المسار نحو علينا أن نخوض معركة الربح الأشمل، مستظلين بقول شعبي فطري تاريخي "رب ضارة نافعة"، تأكيدا على قوة الدفع نحو الصواب وليس نحو الخراب.

الاختلاف حدث راهنا، وكان في تاريخ أهلنا ممن حملوا راية البقاء فوق أرضنا التاريخية ما يزيد عن ذلك بأكثر سوادا وظلامية، ولكن قوة الدفع الوطني والبقاء السياسي كانت قاطرة إزالة كثيرا من مطبات بعضها، وضعت من قادة الكيان الفاشي.

الجوهري الآن، هو أن تعمل مركبات الجبهة الثلاثة، وبقسميها الانتخابية نحو صراع زيادة الجماهير العربية المشاركة، ورفع نسبة المشاركة في الانتخابات، فكل ما يأتي استطلاعا لا يشير الى تفاؤل" كبير، بل ربما هي النسبة الأقل من زمن بعيد، وتقل بما يقارب الـ 30% من المشاركة التاريخية لأهلنا.

حصار الحدث، بالعمل بعيدا عن اختلاق "معارك جانبية ذاتية"، وهي لا تختفي وستبقى، ولكن لا يجب أن تكون هي عنوان المعركة فيما بينهم، فالوقت لا يسمح كثيرا بتجاهل أن كل منهم هو المستهدف من النظام العنصري، أي كانت محاولات الاسترضاء لقيادة الفاشية الجديدة، وليس تجربة حكومة الثلاثي ونصف ببعيدة، فكل ما حدث مزيدا من الفاشية والعنصرية و"احتقار" البعد القومي للقضية الفلسطينية.

مركزية "قواعد الاشتباك" السياسي لو ذهبت في طريق صوابها، نحو العدو الحقيقي لكل من هو غير صهيوني، عربا ويهود، وتلك المهمة المركزية التي ربما يحمل عاتقها "لجنة المتابعة العربية العليا" ورئيسها القائد الوطني الكبير محمد بركة، بما له من حالة إجماع" لم ينلها قائد فلسطيني منذ غياب الخالد ياسر عرفات، دور ربما هو الأكثر تعقيدا، لكنه الأكثر مسؤولية ووطنية، لتحديد أسس المعركة الانتخابية، وبعد الانتخابات يكون زمن المراجعة والمحاسبة، حتى لو تطلب تشكيل لجنة خاصة لاستخلاص عبر لا يجب أن تستمر.

الارتقاء بالخطاب بين أطراف القائمة المشتركة (المنقسمين آنيا)، نحو العدو الفاشي الاغتصابي والعنصري، وتحريض من كان ذاهبا لعدم الذهاب بأن يذهب مشاركا، فكل صوت للقائمة بمركبها الثنائي راهنا، والتجمع، هو صفعة مباشرة للتركيبة الصهيونية العنصرية، ووضع قيمة مضافة للدور المدافع عن حقوق قومية ومجتمعية لربع سكان الكيان، هم أصل الحكاية وحاميها.

لجنة المتابعة العليا ورئيسها الوطني الكبير "أبو السعيد"، أمامهم مهمة معقدة ولكنها ضرورة لا أكثر قيمة منها، بوضع "قواعد عمل الفعل الانتخابي" بين أطراف المشتركة الثلاثة المنقسمين.

لا وقت لترف الكلام..فلا خيار سوى خيار الضرورة الوطنية، بأن يتضاعف المشاركين من أهلنا ليزداد المدافعين عن حقوقهم بشموليتها، وليس بانتقائيتها،

كما كان من طرف طعن جوهر الوعي الوطني بحثا عن "رشوات امتيازية" وفق نظرية "مال يستبدل حقوق".

ملاحظة: أعاد أهل العراق روح الشهيد "إبراهيم النابلسي" بصوره في شارع كربلائي لتعانق روح شهداء أهل المدنية ضد الطغاة حكاما عبر التاريخ الطويل والمستعمرين الذي مروا من هناك ورحلوا وبعض من يظن أنه قادم..كربلاء وفاء خارج كل الحسابات الصغيرة..سلاما لكل من ذهب دفاعا عن قضية وطن ورأي.

تنويه خاص: استعانة البعض برأي نذل سياسي ليناكف مختلف عنه سياسيا لا اسم له سوى عجز سياسي...هنا فعل الاستخدام لا يخدم سوى "النذالة السياسية".

الصهيونية حركة عنصرية..قرار يجب أن يعود فهذا زمنه!

كتب حسن عصفور/ في نوفمبر 1975، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها التاريخي رقم 3375، باعتبار "الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري"، وطالب القرار "جميع دول العالم بمقاومة الأيدلوجية الصهيونية التي تشكل خطرًا على الأمن والسلم العالميين".

ولخص القرار الأممي جوهر تلك الحركة، التي تقود كيانا يمارس استعمارا واحتلالا لأرض وشعب، خلافا لكل قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، كيان يتعامل وكأنه خارج المحاسبة والمساءلة، وتحت "الحماية المطلقة" على كل ما يرتكبه من "جرائم حرب" ضد الشعب الفلسطيني بشكل يومي، دون أن يدفع ثمنا سياسيا قانونيا لجرائمه.

القرار الأممي، والذي استغلت الولايات المتحدة انهيار المكون العالمي متعدد الأقطاب، وخاصة المنظومة الاشتراكية، وتفكك دول الاتحاد السوفيتي، وهزالة قيادتها الجديدة، مع غياب دور وقيمة دول عدم الانحياز، سمح لإدارة بوش الأب

باقتناص فرصة الانهيار الدولي لتلغي قرار الصهيونية حركة عنصرية، وجب مقاومتها، في ديسمبر 1991، بقرار 46/ 86.

ومراجعة لمسار دولة الكيان، وخاصة بعد اغتيال رئيس حكومته اسحق رابين بتهمة توقيعه اتفاق سلام مع منظمة التحرير، وما تلاها من تطورات خاصة حرب السنوات الأربعة التي قادها باراك - شارون، انتهت باغتيال الخالد المؤسس ياسر عرفات، ثم الحروب اللاحقة على قطاع غزة، من 2008 حتى أغسطس 2022، وعمليات القتل – الإعدام اليومي في الضفة الغربية، ومؤشرات البناء الاستيطاني التهويدي للأرض الفلسطينية في الضفة والقدس، وتطهير عرقي من خلال عمليات تهجير سكان في القدس، مئات من جرائم حرب يومية باتت شواهد مضافة لكل ما سبق قرار 3375.

بتاريخ 7 سبتمبر 2022، أعلن رئيس الحكومة الفاشية في تل أبيب ووزير حربها، ان جيش دولتهم لن يقوم بالرضوخ لأي طرف فيما يتعلق بعمليات إطلاق النار في الضفة الغربية، وسيواصل سياسته وفقا لـ "أمنه"، ردا على طلب أمريكي بعد تقرير اغتيال الصحفية الفلسطينية، التي كانت ترتدي كل علامات التعريف بها.

تصريحات "الثنائي" لابيد – غانتس، التي أكدت نظرية "القتل" على قاعدة الشك أو النوايا والتفكير بعقل الآخر، تمثل نموذجا عصريا للنظرية العنصرية، استنساخ مستحدث من القتل على اللون الى القتل على الشك والنوايا، وتلك مسألة لا يجب أن تتركها "الرسمية الفلسطينية" تمر دون أن تستخدمها في المعركة السياسية القادمة.

تستطيع "الرسمية الفلسطينية" أن تجهز ملفا شاملا بمئات الشواهد القانونية والعملية على أن دولة الكيان وحركتها الفكرية الحاكمة، هي حركة عنصرية وتمارس كل أشكاله، بل تستحدث جديدا في الممارسات التي لم تكن ضمن الأنظمة العنصرية القديمة، القتل على "التفكير" و"النوايا المسبقة" وهناك دلائل متعددة، آخرها تصريح جيش الاحتلال تبريرا لاغتيال تيسير الجعبري في قطاع غزة يوم 5 أغسطس 2022.

وبالتأكيد، يمكن استخدام "القانون الأساسي" للكيان ذاته حيث اعتبر "الدولة يهودية" رغم وجود ما يقارب نسبته 22% من السكان فلسطينيين بهوية وقومية عربية.

الشواهد ربما تزيد عن "أطنان ورقية"، فلا تحتاج من "الرسمية الفلسطينية" سوى تكليف فريق عمل من المؤسسات كافة، لتجهيز ملف سيكون "ملف القرن" بفضح مجمل جرائم حرب دولة الكيان، وتفكيرها وسلوكها العنصري والتطهير العرقي كسياسة وفكر، وليس ممارسات فردية تحدث في ظل صراع.

رفض تنفيذ اتفاق أوسلو الذي حدد طبيعة الأرض الفلسطينية، والتي كرسها قرار الأمم المتحدة بقبول فلسطين دولة عضو مراقب وحدد حدودها بيان النائب العامة للمحكمة الجنائية الدولية في كامل الأرض المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، وبدلا من الالتزام بذلك، ذهبت لتغيير هوية أرض لشعب آخر، ومصادرة حقوقه القومية وممارسات تطهير عرقي لكونه "غير يهودي".

ربما لا يحتاج الأمر كثيرا من الجهد، لو تم الاستناد لبرامج الأحزاب الصهيونية في الكنيست الإسرائيلي، الى جانب الحركات الإرهابية خارجه..برامج وسياسيات عنصريتها المطلقة ترجمتها الى لغات غير العبرية كافية كشاهد اثبات.

أهمية العمل على استعادة عرض ذلك المشروع ثانية على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الجديدة، سيكون عامل فضح شمولي لدولة باتت خارج القانون الدولي، دون أي تبذل الرسمية الفلسطينية جهدا كبيرا، ومن خلال مناقشة المشروع مع وثائق يتم توزيعها باللغات الحية سيكون قوة دفع للحق الوطني على طريق إعلان دولة فلسطين.

ورقة سياسية قانونية تستوجب العمل الجاد عليها، لتصبح عنوان المرحلة القادمة، وأن يبدأ تشكيل فريق عمل سياسي – قانوني، بالتنسيق الكامل مع الجامعة العربية، ليكون نهاية عام 2022 فلسطينيا بامتياز.

خطوة تمثل قوة دفع لتصريحات الرئيس عباس في برلين، وسيكون مصداقيتها أعلى بكثير عبر شواهد توثيقية، ترسخ في الوعي العالمي حقيقة ذلك الكيان الأشد عنصرية من نظام الأبرتهايد القديم في جنوب أفريقيا.

لا فشل في عرض ملف "الصهيونية حركة عنصرية" امام الجمعية العامة للأمم المتحدة أبدا، فهو ربح سياسي وقانوني، حتى وإن لم يتم تحقيق الرقم التصويتي الكاف لإقراره، فالعرض الشامل والدقيق لفضح طبيعتها بوثائق وشواهد سيكون عامل فعل مستحدث في الصراع المستمر.

ملاحظة: تصريح قطري حول مطالبة دولة الكيان بعدم عرقلة سفر الفلسطينيين لمشاهدة مباريات كأس العالم في الدوحة تثير الاستغراب والريبة..فأهل غزة سفرهم عبر مصر..وهاي بدهاش اليهود..وأهل الضفة عبر الأردن وكمان بدهاش اليهود..معقول العمادي بيسمسر لمطار رامون..الصراحة كل شي من قطر بيصير!

تنويه خاص: "الثنائي الفاشي" لابيد – غانتس ضربوا إدارة النعسان بـ "الكندرة"..وقالولها بتخرسي مش شغلك كيف نقتل الفلسطيني...طيب خلينا نشوف "مرجلة بايدن وفرقته" بيقدروا يردوا على هيك انحطاط..الصراحة حتبلع الكندرة وتمشي!

المعركة الكبرى..الفلسطنة والتهويد في الضفة والقدس!

كتب حسن عصفور/ خلال عملية المفاوضات السرية لعقد "صفقة مساومة تاريخية" بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الكيان، كانت المسألة الرئيسية التي احتلت مكانة خاصة هي تعريف واقع الضفة الغربية، وطبيعة الولاية عليها وآلية انسحاب قوات جيش الاحتلال منها، زمنا ونوعا.

في "لجنة المتابعة السداسية" للمفاوضات السرية بقيادة الخالد المؤسس ياسر عرفات، أكد ضرورة أن يكون أي عملية انسحاب بتوازي بين الضفة وقطاع

غزة، ولذا بدأت الحالة الكيانية من غزة وأريحا مايو 1994 حتى سبتمبر 1995، فكانت حركة تغيير واقع الضفة وعلاقتها بالسلطة الوطنية الناشئة.

واختصارا لمعركة هوية الضفة، كان الموقف الفلسطيني يتلخص بأنها فلسطينية ولاية ومصيرا، ولذا بعد صياغة الفقرة الرابعة من اتفاق "اعلان المبادئ – أوسلو"، بأن الضفة الغربية أرض فلسطين والولاية عليها فلسطينية، كان ذلك يمثل انتصارا فكريا وسياسيا على الرواية التوراتية، التي عملت دولة الكيان بكل السبل لترسيخها، عبر مسمى "يهودا والسامرة".

المعركة الحقيقية خلال تلك المفاوضات بدأت من هنا، واغتيال "المساومة التاريخية" أيضا جاء من هنا، حيث اعتبرت قوى اليمين السياسي في دولة الكيان بكل مكوناته (المتطرف والفاشي) تلك الفقرة تحديدا هي "تنازل تاريخي" من قبل حكومة رابين عن الرواية التوراتية، وانكسار العمود الفقري لها، بوصفها والخروج منها.

بعد توقيع الاتفاق الانتقالي سبتمبر 1995 (خاص بالضفة والقدس)، انطلقت حركة تظاهرات عدائية غير مسبوقة ضد ما حدث، وقاد الحركة المعادية لما تم، نتنياهو وشارون (بدعم موازي من أطراف عربية وأمريكية وفلسطينية)، وركزت حربهم على قضية الضفة الغربية والقدس، ومسألة الاعتراف المتبادل بين المنظمة والكيان، ولم تحتل قضية الانسحاب من قطاع غزة، أي اهتمام في مواقف المعارضة المعادية للاتفاق، لأن القطاع ليس جزءا من التوراتية.

ما قبل اغتيال رابين بأيام، حدث لقاء مع وفد يميني استيطاني يهودي، وكان جوهر النقاش حول الضفة والقدس، وأن رابين تخلى عن الفكر التوراتي وهذه خطيئة كبرى لن يتم قبلوها، نقاش كشف جوهر ما سيكون، ولكن لم يكن متخيلا أبدا أن يكون "الحل" من خلال عملية إرهابية كبرى هي الأولى منذ قيام دولة الكيان على أرض فلسطين، اغتيال رئيس وزراء حاكم، بسبب التوصل الى اتفاق مع الطرف الفلسطيني.

عندما فاز نتنياهو، بعد أوسع حملة تحريض ضد اتفاق أوسلو، خاصة الانتقالي، رغم ما تم تعديله من نصوص، لم يجرؤ على تنفيذ "تفاهم واي ريفر" الخاص بجدولة انسحاب جيش الاحتلال من مناطق بالضفة لتصبح تحت سيطرة السلطة

الفلسطينية، رفض كان تأكيدا لعدم القيام بأي خطوة خاصة بتكريس "فلسطنة" الضفة والقدس.

بعد قمة كمب ديفيد وقرار حكومة براك بالتنسيق مع شارون بفتح معركة كبرى لتدمير السلطة ومؤسساتها، وبعد التمكن من اغتيال الخالد المؤسس ياسر عرفات، سريعا استرجعت مؤسسات الكيان العنصري استبدال مسمى الضفة الغربية في كافة الأوراق والمعاملات العبرية الى "يهودا والسامرة"، كما عاد الاستخدام إعلاميا وبلسان كل قادة حكومات الاحتلال وساستها، دون أن تجد موقفا جادا من السلطة والمنظمة، وبدأ التساهل الى أن بات التهويد سياسة في الضفة عبر البعد الاستيطاني وعمليات الضم الخاص وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها، كأنها باتت جزء من إسرائيل.

جوهر المعركة الراهنة والتاريخية، بين "فلسطنة" الضفة والقدس أو تهويدها، وتلك المسألة المركزية التي تفرض قيام منظمة التحرير بوضع قواعد تعامل جديدة مع دولة الكيان واللغة السياسية المستخدمة، من الاعتراف المتبادل الى المصطلحات اللغوية ذات البعد السياسي.

وقبل الذهاب الى فتح معركة انطلاقا من اللغة السياسية يجب أن تقوم منظمة التحرير بصفتها التمثيلية، وليس أي من مكونات الحكومة، بكتابة رسالة واضحة تحدد كل المخالفات اللغوية ذات البعد السياسي والفكري، وخاصة تعريف الضفة الغربية والقدس المحتلة، والموقف من منظمة التحرير والالتزام بكل ما كان في رسالة القدس والتعامل مع مؤسساتها.

نص محدد وقبل ذهاب الرئيس محمود عباس الى الأمم المتحدة، ويتم نشر الرد الإسرائيلي على ان يأتي باللغات الثلاث، عربي إنجليزي عبري، وفي حال عدم الالتزام باللغة السياسية كما نصت عليها الاتفاقات، يصبح الأمر أكثر سهولة لسحب الاعتراف المتبادل وإعلان دولة تحت الاحتلال.

ومعها تعود استخدام اللغة الخاصة حول مجمل التعريف لدولة الكيان، مسمى وصفات وممارسات وتلزم الجامعة العربية ودولها بذلك.

اللغة السياسية في العلاقة مع الكيان وحكومته، هي جزء جوهري رئيسي في المعركة الوطنية، فلا يمكن قبول اعتبارهم الضفة بتسمية عبرية، ولا يجوز مطلقا السماح باستخدام تعبير عبري للقدس وتمر كأنها كلمة عادية...

ثقافات الشعوب تبدأ بتفاصيل لكنها جوهرية...فدافعوا عن حق لا يمكن السكوت على من يتجاهله.

ملاحظة: أقدمت حكومة حماس على تنفيذ اعدامات بطريقة "قراقوشية"..اعدام انتقائي بالمزاج..تمييز بين مجرم وآخر..حمساوي اعدم لأنه قتل من عائلة حمساوية، فتم "تكريمه" في جنازة شعبية وكأنه "شهيد"..طبعا انسوا أنها خارج القانون بس أنها تصير بهيك فضيحة هاي جديدة "لنج"..يا زمن الاستهبال وبعدين!

تنويه خاص: "اميركا"..تخيلوا اللي عاملة ترهيب لكل العالم مش قادرة تخلي دولة الأبرتهايد تنشر تقرير عن اغتيال بنت فلسطين شيرين أبو عاقلة...طيب دولة طويلة عريضة مش قادرة على نشر تقرير بدها تعمل حل لأعقد قضية.. وكسة توكس كل واحد قاعد ينتظرها.

"النكسة التنكيسية" لبعض "الرسميات" العربية على رحيل الملكة إليزابيث!

كتب حسن عصفور/ نجحت المملكة المتحدة في أن تصنع من رحيل الملكة إليزابيث الثانية، كمشهد من مشاهد تأثيرية خاصة، وتمكنت أن تفرضه حاضرا بتفاصيله على الإعلام العالمي، وبشكل أكثر على العربي، ليصبح "الحدث الأول"، وهزم أخبار أكثر أهمية وتأثيرا على المسار الدولي العام، كالعودة لاتفاق فيينا النووي، وكذا العملية الروسية في أوكرانيا، الصراع الفلسطيني مع الكيان لا يحتل مكانة مؤثرة).

بالتأكيد، وفاة ملكة بريطانيا حدث هام، خاصة بعد عمر هو الأطول في تاريخ حكام العالم، ما يقارب السبعين عاما، وطبعت بصمات خاصة في إدارة مملكتها ودول الكومنولث، ولها ما تستحق احترما لوفاة.

وسارعت الدول العربية من محيطها لخليجها بالتعبير عن مشاعر حزن للرحيل، وهنا نفتح القوس الأهم، بأن ذلك "الحزن" انقسم بشكل كبير بين بلدان وأخرى، ما يثير أسئلة لا علاقة لها بالبعد "الشخصي" في علاقة بلد ببلد، ولا يمس التعبير الإنساني في فقدان شخصية بمكانة الملكة إليزابيث.

اختلف التعبير عن "حزن الرسمية العربية"، بين الواجب الطبيعي في تلك المناسبات، برقية وربما هاتف وبيان، وتغطية أخبار في وسائل إعلام ملكية الدولة، كاهتمام خاص، وبين دول ذهبت للتعبير عن حزنها بطريقة خارج النص العام.

ان تذهب دول عربية لتعلن الحداد الرسمي لعدة أيام، وتأمر بتنكيس أعلام بلادها خلال تلك المدة، فتلك مسألة تستوجب التفكير العميق، حول واقعنا الرسمي العام، وهل حقا يمثل ذلك سلوكا مقبولا، خاصة وأن غالبية دولة العالم لم تذهب الى ذلك، بما فيها الولايات المتحدة وكل دول أوروبا، ضمن الاتحاد أو خارجه، وبلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا.

ما حدث من بعض الدول الرسمية العربية، يمثل طعنة تاريخية لما فعلته بلد الملكة إليزابيث، ما قبلها وخلال فترة حكمها، فهي من باب التذكير البلد الاستعماري الأبرز الذي كان سببا فيما أصاب الدول العربية وشعوبها، كوارثا شاملة، وهي من باب فتح "الذاكرة" بلد "وعد بفور"، الذي منح فلسطين الحق الى حركة صهيونية معادية لمسار التاريخ، لإقامة دولة هي الوحيدة في كوكبنا التي تحتل بلد وشعب آخر، وتمارس كل أشكال العنصرية والتطهير العرقي، كيانا وحركة.

الذهاب لإعلان حداد وتنكيس أعلام على رحيل ملكة الاستعمار الأطول والأكثر سوادا، ومن قام بإهداء فلسطين الى الصهيونية العالمية لإقامة كيان يمثل أداة استعمارية شمولية ليس ضد فلسطين، كما يعتقد بعض من في هذه الأمة، بل هو

ضد كل الأمة شرقها وغربها عربها وكل قومياتها بكل أطيافهم الطائفية والفكرية والسياسية سوى من يكون معها، رغم كل مكاذبها.

بعيدا عن المجاملات الفارغة، ما قامت به تلك الدول من أفعال "تنكيسية"، هو عملية طعن جديدة للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، وكأنها تبارك ما فعلت تلك البلاد، والتي قبل أيام فقط أعلنت رئيسة حكومة صاحبة الجلالة أنه لو لم تكن "إسرائيل" موجودة لوجب وجودها..وأنها صهيونية أكثر من الصهاينة أنفسهم.

ما حدث يستحق التفكير العميق بمدى حضور فلسطين الحق والقضية والمستقبل، ببعض "الذات الرسمية العربية"، وكي لا يخرج بعض الأتباع والذيليين لتبرير "النكسة التنكيسية" والحداد، ليتهم يرون غيرهم كيف تصرفوا، ليعرفوا أن الفارق كبير بين "واجب رسمي بروتكولي" وبين ما حدث من بعض الرسميات العربية.

من باب التذكير، هل قامت تلك الدول "المنكسة" بأي مظهر حدادي كما فعلت مع الملكة البريطانية، عندما أقدمت دولة الكيان باغتيال الخالد المؤسس ياسر عرفات، أو أي من زعماء الأمة بما فيهم الراحل جمال عبد الناصر...سؤال عله يلخص الحكاية بشكل مكثف.

ملاحظة: جنين – نابلس"..معادلة جديدة لصناعة "ثنائي ثوري" بات يمثل رأس حربة في مواجهة عدو وغاصب.."ثنائية غرادية لفعل مقاوم" ردا على "ثنائيات برم كلام غادر"...فقبضة التحدي لن تنكسر!

تنويه خاص: تقرير مكتب الأمم المتحدة (أوتشا) حول أن 30% من اهل قطاع غزة يحتاجون لدعم نفسي تستحق الاهتمام قبل الكبير..شو صار وليش صار..يا سلطات حاكمة في بقايا بقايا الوطن، والفصائل التي لا تترك قصة ما تفتي فيها.. تشوف كيف تعمل لتخفيف هيك أزمات..صحة الناس مقاومة يا فصايل!

الوزاري العربي ودولة فلسطين...و"رؤية سياسية جديدة" مطلوبة!

كتب حسن عصفور/ في ختام لقاء "الوزاري العربي" بالقاهرة يوم 6 سبتمبر 2022، حدد البيان الصادر مضمونا لبعض القضايا "الجديدة" والهامة فيما يتعلق بدعم فلسطين، دولة وقضية، وقفز قليلا نحو صياغة بعض أفكار يمكن اعتبارها "خطوة الى الأمام"، قياسا بما صدر في السنوات الأخيرة.

العناصر الرئيسية حول القدس، نحو عقد مؤتمر خاص ورفض تهويديها والمس بها، الى جانب دعم مطلب فلسطين في العضوية الكاملة للأم المتحدة، والتفكير بآلية جديدة راعية لمفاوضات سلام "محتملة"، وطلب أمريكا ورئيسها العمل لتنفيذ "حل الدولتين"، ورفض الاستيطان والانفصال، الى جانب مواجهة حصول دولة الكيان على عضوية مراقبة في الاتحاد الأفريقي.

وخطوات تفصيلية أخرى، أوردها البيان العربي تشكل تصورا متقدما، وربما شمولي الى وصف مختلف جوانب الصراع، والذي أكد البيان بمركزية القضية الفلسطينية، مع بعض اهتمام بمواصلة الدعم والتحرك في المجالات المختلفة.

بلا شك، الإطار العام للبيان العربي يمثل وثيقة سياسية وعملية، هي الأهم منذ مبادرة السلام العربية مارس 2002، التي استبقت الفكرة الأمريكية حول "حل الدولتين" التي تقدم بها جورج بوش الابن يونيو 2002، في توافق بالتأكيد لم يكن مصادفة ابدا، خاصة في ظل الظروف القائمة وقيام دولة الاحتلال العنصري بحرب تدميرية ضد مؤسسات السلطة الوطنية وحصار الزعيم الخالد، واعتراض اشقاء عرب أن يتحدث المؤسس بشكل مباشر الى القمة، تحت ذريعة أنه "شكل تطبيعي".

وكي يصبح جوهر البيان العام خطوة لا تنتهي بانتهاء الزمن الخاص باللقاء العربي، يمكن تطوير المقترحات لتصبح "إطار رؤية عربية جديدة" حول الصراع والحل والمستقبل السياسي في المنطقة العربية، يتم صياغته وتقديمه الى الأمم المتحدة والجمعية العامة ومجلس الأمن في الاجتماع القادم.

"رؤية سياسية عربية جديدة" تمثل تطويرا لمبادرة السلام العربية، التي تم تجاوز عنصرها المركزي الذي ربط التطبيع بالسلام، ولم يعد ذلك "شرطا مسبقا"، بعد

توقيع اتفاقات تطبيعية عربية مع دولة الكيان (الإمارات، البحرين والمغرب)، الى جانب أشكال "تعاون خاصة" منها السري ومنها والعلني دون ان يصل الى تبادل السفراء لكنها علاقات "حميمة جدا"، خاصة السعودية، قطر، سلطنة عمان والسودان، الى جانب مصر والأردن، موضوعيا نصف الدول العربية لها علاقات ما بإسرائيل، ولذا لم يعد مجديا استمرار النغمة القديمة في التعامل مع الصراع.

ولذا، وكي لا يتهرب مَن فتح باب "التطبيع الرسمي" بأشكاله المختلفة، كاملا كان أم منقوصا، من التفاعل الإيجابي مع المطلوب القادم، من المهم بلورة صياغة "رؤية عربية سياسية جديدة" تقوم على أسس لحل الصراع:

* "رؤية سياسية جديدة" لا تشترط الغاء ما تم من اتفاقات تطبيع أو فتح باب علاقات دونها، رغم كل ما بها من خروج عن النص العام.

* "رؤية سياسية جديدة" تضع قبول دولة فلسطين عضوا كاملا في الأمم المتحدة، شرطا للتقدم في العلاقات التي حدثت.

* "رؤية سياسية جديدة" بعد قبول دولة فلسطين عضوا كاملا بالأمم المتحدة، تبلور آلية مفاوضات سلام شامل في المنطقة متعددة، أطرافها "الرباعية الدولية"، ووفد عربي مشترك، والصين وممثلين لأفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا.

* تهدف تلك الرؤية الى مناقشة المستقبل العام في المنطقة ضمن الاعتراف بفلسطين دولة في حدود قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012.

* "رؤية سياسية جديدة" تضع عناصر أكثر وضوحا لحل قضية اللاجئين انطلاقا من قرار 194، بكل مكوناته، والتعامل معه كجزء من جوهر الحل وليس مسألة اعتبارية، كما كان في المبادرة السابقة.

* "رؤية سياسية جديدة" تتعامل مع القدس الشرقية شرطا للحل، انطلاقا من كل قرارات الشرعية الدولية، ويمكن بحث "وضع خاص" للمدنية بقسميها منطلقا من قرار الأمم المتحدة حول القدس عام 1947، مع مراعاة مجمل التطورات التي نشأت منذ ذلك الزمن، ما عدا الاستيطان والتهويد منذ عام 1967.

* تشكيل وفد عربي رسمي لعرض تلك الرؤية في الأمم المتحدة، وإجراء الاتصالات الضرورية كي تدرك أمريكا أولا ودولة الكيان ثانيا، عودة روح الموقف العربي الموحد حول فلسطين وطبيعة الصراع والسلام.

الوفد العربي والرؤية السياسية الجديدة تمثل قوة دفع وقاطرة حراك جديد ستكون رسالة الى دولة الكيان، أن الاستقرار السياسي والعلاقات الكاملة رهن باعترافها بدولة فلسطين.

واستباقا، يمكن للرئيس محمود عباس أن يضع "خطوات فك الارتباط وسحب الاعتراف بالكيان" كوديعة لدى الوفد العربي وضمن مدة زمنية لما بعد الجمعية العامة بثلاثة أشهر.

ولذا البيان الوزاري العربي المتقدم دون آلية واضحة، يصبح كلاما لرفع العتب السيسي وليس من أجل فرض واقع سياسي.

ملاحظة: "شكرا سوريا"..يجب أن يقولها كل واحد فيه ريحة دم عربي بعد أن قامت بتسهيل عقد القمة العربية في الجزائر نوفمبر القادم لتحفظ بعض دول خليجية على عودتها..سوريا تبقى سوريا وكبيرة شو ما صار فيها..و"والزغير بظل زغير شو ما صار معه مصاري وفلوس" لعنة تعلنكم!

تنويه خاص: كان مفروض الرئيس عباس الاستفادة من زيارته للقاهرة لعقد لقاءات مع الإعلاميين المصريين..فرصة يحكي لهم عن خطته، لو لساته بدوا إياها..كسب جيش إعلام مصر قوة كبيرة لو تم احترامها صح...وبلاش شغل السبهللة بيكفي!

أموال المقاصة والاستخدام الاحتلالي لمواجهة الغضب الوطني!

كتب حسن عصفور/ منذ سنوات، تستخدم دولة الكيان الفاشي أموال المقاصة كأحد الأسلحة لممارسة ضغط سياسي وأمني على السلطة الفلسطينية، كي تفرض بعضا من مطالبها، ما يؤدي الى تعزيز مشروعها التهويدي على حساب المشروع الوطني.

يوم الثلاثاء، أصدرت وزارة جيش الاحتلال قرارا استكماليا لمصادرة أموال جديدة مخصصة للأسرى والمعتقلين وأسرهم المستفيدة منها، في سياق مواصلة الضغط والحصار، في ظروف ملتبسة بين حالة انتفاضية شعبية، ومشهد من مشاهد الفوضى التي تبحث عنها أجهزة أمن المحتلين، لتصبح السمة البديلة.

القرار من حيث الجوهر ليس جديدا، ولكن توقيته يحمل قيمة مضافة للأهداف الكامنة التي أدت بالحكومة الفاشية الجديدة الى تطبيقه وبشكل سريع، حيث تهدف فيما تهدف الى وضع الأمر وكأنه جزء من الحملة ضد السلطة التي تمول العمليات العسكرية المنفذة، وتمثل جدارا اجتماعيا لهم ولأسرهم، خاصة في ضل تصاعد الفعل المقاوم، وتحديدا من أبناء حركة فتح والأجهزة الأمنية.

"الحكومة الفاشية"، تعتقد أن مصادرة تلك الأموال الخاصة بأسرى الحرية، سيضع السلطة أمام ضغط مالي لسد الثغرة التي فتحتها، خاصة وأن الأزمة المالية والعجز يطال مختلف أوجه الصرف، (تجاهلوا حالات الفساد والفوضى والانفاق في أبواب غير التي تستحق كأولوية)، وما سيدفع السلطة لتوفير المال المصادر من زوايا أخرى.

"الحكومة الفاشية"، بقرارها تبحث على تكريس أن الأسرى هم جزء من أدوات العمل ضدها، بما تصفهم من أوصاف خاصة، وسحب كل ما له صلة بالعمل المواجهة للمحتلين، مخاطبة بمثل هذه الخطوة الإعلام الغربي، بل والراي العام الدولي، ما يتطلب عدم الاستخفاف في كيفية استخدام مصادرة المال المحدد.

ما سيكون من أيام قادمة، لن تكون أسلحة "الحكومة الفاشية"، تقليدية بالمعنى المتعارف عليه، لأنها تخوض معارك متعددة، داخلية عبر الانتخابات القادمة، ما يتطلب انتاج وسائل دعم للتحالف القائم، ومزايدة يمينية أكثر من المعارضة بقيادة

الفاشي بنيامين نتنياهو، التي تمنحه الاستطلاعات أسبقية، ما يمثل ضغطا على "حكومة الثلاثي ونصف"، لسداد فاتورة العجز الاستطلاعي من حساب الفلسطيني.

إعادة ملف أموال الأسرى ومخصصاتهم كسلاح في المواجهة مع السلطة وحكوماتها، رسالة أن الملف المالي بكل أركانه، سيكون جزء من المعركة التي تستعد لها حكومة الاحتلال الاغتصابي، وكأنها تستبق أي خطوات ربما تتعاكس والوضع القائم، بتهديد صريح، ليس بالمنع الجزئي للمال بل ربما يكون شاملا، ما سيولد أزمة مركبة بتسديد رواتب الموظفين وعناصر الأجهزة الأمنية، كما سبق أن حدث خلال سنوات ما قبل 2005.

تفكير "الحكومة الفاشية" باستخدام "أموال المقاصة" سلاحا ضاغطا، وهي تعلم يقينا أن هناك فصيل فلسطيني يملك من الأموال ما يمكنه من دفعها مباشرة لشراء ولاء المقطوعة عنهم، كما كان ذات السيناريو خلال المواجهة الوطنية الكبرى (20000 2004)، ما أدى لتحقيق هدف المخطط الأمريكي – الإسرائيلي بفوز حماس الانتخابي يناير 2006، تمهيدا لتنفيذ "الانقلاب الحزيراني" 2007.

"السلاح المالي" سيكون أحد الأوجه التي ستكون ضمن الحرب الاحتلالية على المشروع الوطني، وتمهيد الطريق أمام فرض مشهد جديد بأدوات استخدامية محلية، مستفيدة من تجربتها السابقة..ولعل "أحداث نابلس" الأخيرة، وما كشفته عن كميات سلاح ومال لا تستخدم فيما يجب ان يكون حقا، أحد المؤشرات التي تضاف لما هو سيكون أسلحة متعددة الرؤوس والمهام.

رسائل "الحكومة الفاشية" متلاحقة الى "الرسمية الفلسطينية"، فهل تتحرك لمواجهتها أم تنتظر مصيرها السياسي العام، والذي لم يعد غيابها عنصر "قلق" لأمريكا ودولة الاحتلال، في ظل عجز وارتعاش وتفتت داخلي، بين مختلف مكوناتها.

ملاحظة: مسألة وجود الفلسطيني موسى صرصور منتحرا بعد اتهامه بقتل إسرائيلية في منطقة تل أبيب، يجب ان تدفع الحكومة الفلسطينية لتشريح جثمانه،

لمعرفة هل تم إعدامه أم حقا اختار طريق الخلاص الذاتي...بعض الصور تضع كل علامات الشك الكبير!

تنويه خاص: فصائل غزة سارعت لتلبية أمر الحكومة الإخوانجية لنصرة فوضى مسلحي حركتها في نابلس..بينما أصابها الخرس يوم "غزوة القرية البدوية" وكوارث الترهيب ضد غلابة القطاع اليومية...فعلا أنتم لجنة بس مش للمتابعة الوطنية..لاقوا اسم غيره يليق بكم وبدوركم المعيب!

بضاعة أمريكية مسمومة في سوق السياسة الفلسطينية!

كتب حسن عصفور/ في شهر يوليو 2022، وصل الرئيس الأمريكي الى بيت لحم المدينة ذات المكانة الخاصة دينيا، من اجل عقد لقاء لمدة 35 دقيقة مع الرئيس محمود عباس، خرج دون ان يقدم شيئا يعتد به، بل عكسه تماما، بعدما قال ان طلبات الرئيس عباس تحتاج "المسيح" ليتم تلبيتها.

رسالة كانت قمة الوضوح، ألا تنتظر "الرسمية الفلسطينية" شيئا يذكر من الإدارة الأمريكية، عدا بعض "رشاوي محدودة" تتعلق ببعد اقتصادي، مقابل التخلي عما هو سياسي وحقوقي وقانوني مرتبط بالقضية الفلسطينية في مواجهة دولة الكيان.

وجاء التقرير الأمريكي من قضية اغتيال الصحفية شيرين أبو عاقلة ليؤكد، ان هذه الإدارة هي الأكثر رداءة في منتجها السياسي منذ الرئيس الأمريكي كارتر حتى تاريخه، فهي لا تمتلك قيمة ولا قوة ولا تأثير في مسار الصراع الفلسطيني مع دولة الكيان، سوى أنها أكثر حماية ووقاية لها ضد الفلسطيني.

مؤخرا، استخدم البيت الأبيض أدواته لتهديد الرسمية الفلسطينية، فيما لو ذهبت في خطتها الذهاب الى الأمم المتحدة بطلب قبول دولة فلسطين عضوا كاملا، بعدما تم قبولها مراقبا عام 2012، كحق مفروض في سياق الشرعية الدولية.

الإدارة الأمريكية اعتبرت ان هذا الحق، جريمة سياسية لن تسمح بها، وستعمل بكل قوة لإفشالها، ولم تكتف ببيان عن بعد، بل سارعت بإرسال ممثلها الاتصالي

لتبليغ التهديد مباشرة في رام الله، كي لا يكون هناك "سوء فهم" من التهديد عن بعد.

المفارقة الكبرى، كيف أن الإدارة الأمريكية تريد تسويق رفضها لحق فلسطيني تأخر عشر سنوات، باعتبار هذه الخطوة ستعرقل "جهود الرئيس جو بايدن في إحياء عملية السلام والمفاوضات".

ليت الإدارة الأمريكية اختارت ذريعة غير تلك الذريعة، ليس لأنه لا سلام ولا مفاوضات منذ اغتياله قواعده رسميا بقرار آخر رئيس حكومة من حزب العمل يهود براك (بطل اغتيال عملية السلام مع شارون ونتنياهو)، ولا مفاوضات بأي شكل كان، رغم كل محاولات الرسمية الفلسطينية ذلك، منذ سنوات.

يبدو أن إدارة بايدن، تجهل التطورات بأن دولة الكيان العنصري، لا تعترف من حيث المبدأ بوجود اتفاق مع منظمة التحرير، وسحبت عمليا اعترافها بها منذ 22 عاما، وهي لا تعترف مبدئيا بوجود سلطة فلسطينية لها دور سياسي، وهذ اعلان رسمي من قبل مكونات الحكومة الرسمية في تل أبيب، (بينيت لابيد غانتس)، كلام في منتهى الوضوح، لا لقاء سياسي معها، وبالتالي لا تفاوض معها، وفقط بعد أمني وبعض اقتصادي، كما تتعامل مع حكم حماس في قطاع غزة، بل ربما تحسب حكومة الثلاثي الفاشي لحكومة غزة حسابا أكثر من حسابها لحكومة عباس.

أمريكا، التي قادت حملة الكراهية والعداء ضد الرئيس عباس بعد تصريحات برلين، بكل ما بها حقا وطنيا كاملا، فقط لأنه أعاد للذاكرة الإنسانية العالمية جرائم حرب متواصلة ضد الشعب الفلسطيني، وكأن قتل الفلسطيني بات حقا للفاشيين الجدد، يمنع أن يعلن، فيما لم تجرؤ ان تدين من اغتال صحفية تحمل جواز سفر أمريكي.

ليس مطلوبا أن تخوض الرسمية الفلسطينية "حربا واسعة" ضد هذه الإدارة الأوقح من سابقتها الترامبية، ولكن أيضا ليس مطلوبا أي حالة خنوع أو رضوخ أو تجاوب لما تريد، كونها لا تملك شيئا تقدمه، وكل ما لديها هو تهديد الفلسطيني، وهي تعلم أن غضبه قد يربك كثيرا من مخططها، ليس في فلسطين وحدها.

لعل التوقيت العالمي يمثل "لحظة سياسية ذهبية" لتذهب الرسمية الفلسطينية الى خطتها الكاملة نحو الأمم المتحدة لطلب عضوية دولة فلسطين الكاملة، لتكن معركة تعيد للقضية الوطنية حضورها الدولي، خاصة مع تنامي العمل الكفاحي في الضفة الغربية بشكل يومي متناسق، بدأ يشكل هاجسا حقيقيا لجيش الاحتلال وأجهزة دولة الكيان الأمنية.

التحدي الفلسطيني للموقف الأمريكي سيكون قوة دفع جديدة في مواجهة المشروع التهويدي، وتصويب مسار أصابه "الخمول" زمنا، ليعود مشهد الفعل السياسي توازيا مع فعل كفاحي، ودولة الكيان تعيش هزات خاصة ما قبل انتخابات، لن تنتج سوى "فاشية جديدة" تحمل كل اشكال الكراهية للفلسطيني شعبا وقضية.

الخطوة الفلسطينية القادمة نحو الأمم المتحدة، يجب أن تترافق مع جدر حماية تزيدها قوة، وأن الرفض الأمريكي لن ينال منها، وفي الأصل، سحب الاعتراف بدولة الكيان والتطبيق العملي لدولة تحت الاحتلال، وإعادة النظر الشامل في جوهر التنسيق الأمني مع العدو والمخابرات المركزية الأمريكية.

أسلحة فلسطينية لها قيمة مضافة، يجب توظيفها خدمة للمعركة الكبرى القادمة بالشكل المراد، في التحدي للبضاعة الأمريكية المسمومة، التي تحاول إدارة بايدن، والتي لا تقيم وزنا لمن يلهث خلفها، تسويقها في السوق الوطني.

للتذكير، إدارة غير قادرة على تحقيق "وعد بايدن" للأردن بفتح جسر الملك حسين 24 ساعة، هل يمكنها أن تأت بحل سياسي قاعدته دولة وفق قرار 19/ 67 لعام 2012...فقط قارنوا وقرروا.

الأمم المتحدة أمامكم كفرضة تاريخية ...وأمريكا وراءكم لقتلكم تاريخيا...الخيار لكم...لكن تذكروا دوما أن شعب فلسطين لا ينسى ولا يغفل!

ملاحظة: خليل عواودة...انتصر في خيار التحدي الكبير للجلاد...درس سياسي مضاف سجلته معركة الـ 172 يوما...رسالة مبكرة للرئيس محمود عباس قبل الذهاب الى نيويورك أنك تستطيع لو قررت التحدي!

تنويه أمدي: استقالت الشابة اليهودية موظفة "غوغل" أرييل كورين من عملها، بعد حملة إرهاب نادرة، لأنها فضحت صفقة نذالة تمت بين الشركة الأمريكانية

ودولة الكيان العنصري..طيب مش لازم فلسطين الدولة والمؤسسات تعمل قيمة لها وتكرمها..أقله رسالة شكر..صحصحوا ياهووو!

تقرير أردني عن العلاقة مع حماس يستحق المساءلة الرسمية؟!

كتب حسن عصفور/ يوم الأربعاء 31 أغسطس 2022، نشرت وسائل إعلام أردنية خبرا عن ندوة خاصة، حول "العلاقة بين الأردن وحركة حماس الأسس والتحولات واتجاهات المستقبل".

التقرير الإعلامي حول الندوة المذكورة، تحدث عن "ركائز" في علاقة كانت سابقة، وعلاقة يتم دراستها لما سيكون، وعلها المرة الأولى التي يفتح بها الإعلام الأردني "شبه الرسمي" مسألة العلاقة مع حركة حماس، بعدما انتهت الحالة الاستخدامية لها منذ عام 1987 حتى عام 1997.

الندوة أشارت الى قيمة علاقة الحركة "الإخوانجية" مع الأردن والخدمات الاستراتيجية التي قدمتها في حينه، مع ملاحظة أن الحديث يدور ما قبل دخول حماس العملية الانتخابية وفوزها "المقرر مسبقا" بانتخابات يناير 2006، في زمن تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة المؤسس ياسر عرفات.

حماس، ما قبل 1999، كانت فصيلا جوهر أعماله كيفية تعطيل مسار السلطة واتفاق السلام الموقع بين منظمة التحرير وحكومة رابين، وليس سرا أبدا أن 99% من عملياتها العسكرية التي هدفت جوهريا لبعد سياسي وليس كفاحي، وقيادة الحركة الأولى كانت تقيم في عمان، أي أن هناك موافقة رسمية وأمنية أردنية على كل أفعالها، وهي أول حركة يسمح لها بذلك منذ 1970.

ما أثارته الندوة، عن الخدمات الاستراتيجية التي قدمتها الحركة الإخوانجية للأردن في حينه ما قبل 99، تطرح سؤالا يستحق المتابعة من الرسمية

الفلسطينية، هل كانت سياسة الأردن آنذاك تقوم على قاعدة "تقويض السلطة الوطنية الفلسطينية"، ولذا وجدت ضالتها في هذه الحركة، فكانت حماس أداتها المباشرة لتنفيذ تلك السياسة.

وإن لم تكن تلك هي الحقيقة السياسية في حينه، هل لنا معرفة ما هي "الخدمات الاستراتيجية" التي قدمتها حماس للشقيقة الأردن في تلك الحقبة، ولما انتهت بعد اغتيال رابين ثم نجاح أعداء اتفاق أوسلو بقيادة نتنياهو شارون.

هل الشقيقة الأردن، استخدمت الحركة الإخوانجية "حماس" كوسيلة تخريب على الاتفاق بشكل غير مباشر، وعندما تحقق لها أهدافها أوقفت العلاقة وطلبت من قيادة تلك الحركة مغادرة الأردن بعد امتيازات لم تمنح لأي فصيل أو حركة فلسطينية منذ ما بعد أحداث سبتمبر 1970، ويونيو 1971.

التدقيق في جوهر علاقة الطرفين في تلك الفترة، ليس فتح باب توتر بينهما، رغم كل ما ألحقته من ضرر سياسي مباشر ضد المشروع الوطني الفلسطيني، وكان عاملا مساعدا في التخريب العام الذي حدث، خاصة وأن حماس أوقفت بنسبة تفوق الـ 95% كل عملياتها داخل إسرائيل بعد انتهاء علاقتها الاستخدامية مع الأردن، ما يفتح باب التقدير انها لم تكن عمليات "كفاحية"، كما تدعي الحركة، بل عمليات استخدامية ضد السلطة ومشروعها، الذي بدأت حماس تسير به بشكل أو بآخر نظريا وعمليا.

مراجعة تلك الفترة والعلاقة التي كانت، خاصة أن الحركة الإخوانجية الوحيدة التي تمتعت بها، مقدمة لنقاش التفكير الرسمي الأردني في ماهية الاستخدام الحديث لحماس، وهل هي محاولة استباقية لترتيبات مع بعد عباس، ضمن رؤية ما، بدأت بعض ملامحها تطل من هناك وهناك.

هل الأمر يتعلق بعلاقة مع فصيل قاعدته الرئيسية قيادة حالة انقسامية وتمرد علني على الرسمية – الشرعية الفلسطينية، ولو كان الأمر مرتبط برؤية استراتيجية ضد المشروع الاحتلالي، كما يدعي البعض، فلما تم اختيار تلك الحركة وليس كل فصائل العمل الوطني في فلسطين.

هل بدأت الشقيقة الأردن فقدان ثقتها بمستقبل الرسمية الفلسطينية ضمن ما لديها من قنوات اتصال دولية وإقليمية، ولذا بدأت مرحلة تمهيدية لاستخدام جديد لحركة تعلم يقينا حقيقتها، ارتباطا ودورا ومهمة.

ما نشر إعلاميا، حول علاقة الأردن مع حركة حماس دون غيرها، يمثل نيلا مباشرا بالشرعية الفلسطينية، سياقا وأهدافا، فلا يمكن الحديث يوما عن علاقة استراتيجية بين دولة وفصيل، فتلك من سخريات التفكير "الاستراتيجي"، لكنها مؤشر سياسي لمرحلة ما ضمن حسابات ما.

عودة الأردن لتحديث علاقتها بالحركة الإخوانجية "حماس"، رغم أن الدولة تواجه إشكالية كبيرة في العلاقة مع جماعة الإخوان الأم في الأردن في الزمن الحاضر، يثير أكثر من علامة استفهام سياسي تتطلب من الشرعية الفلسطينية مراجعتها، وان لا تصاب بارتعاش كما عادتها التي أنتجب مصائب.

الأصل أن تقوم الأردن ببحث العلاقة الاستراتيجية مع فلسطين الدولة، وخاصة هناك اتفاق بين الدولتين تم تأكيده في بيان بين الرئيس محمود عباس والملك عبدالله عام 2012، حول تشكيل لجنة عليا لبحث العلاقة المستقبلية بين الدولتين، لو كان الأمر حقا هدفا لذلك.

كان يمكن أن تدعو الشقيقة الأردن مختلف فصائل العمل لعقد جلسة حوار في عمان، وبحث كيفية انهاء الانقسام بمساعدة الشقيقة مصر، وبتنسيق مع الرئيس محمود عباس، وليس اختيار فصيل دون غيره ليصبح هو "الشريك الاستراتيجي" للأردن، فتلك مسألة تعيد كل قنوات الشك الوطني الذي كان مخزونا حول فكرة البديل والاستبدال.

والسؤال، هل يحق لدولة فلسطين أن تختار فصيلا أردنيا لبحث العلاقات الاستراتيجية المستقبلية بينهما، دون أي اعتبار للنظام الحاكم، او الشرعية القائمة...سؤال للتفكير.

على الشرعية الفلسطينية ان لا تقف متفرجة على تطورات تسير من تحت قدميها، رغم كل الادعاء بغير ذلك..ولو صمتت على ما يحدث فهي لا تستحق تمثيل شعب فلسطين.. ومسبقا مبارك لـ "لبديل القادم".

ملاحظة: كان عارا على السلطة الفلسطينية ان تسمح لمحافظ رام الله والبيرة مرافقة مندوب أمريكا لتقديم "تعزية" في اغتيال المواطن عمر اسعد (يحمل جنسية أمريكانية) بيد رصاص المحتلين...زيارة رفع عتب بدل من محاكمة القاتل...شكله منسوب الإحساس الوطني صار اقل من المطلوب بكم!

تنويه خاص: روسيا وجهت ضرب خاطفة للمجموعة الاستعمارية الإمبريالية (ج 7)، بوقف تصدير الغاز الروسي الى ابصر قديش...ضربة الصراحة بتفرح قلب كل واحد ضد تحالف "راس الحية"..في ستين مليار داهية لا يقيمكم!

حجر "الممر البحري" رسالة انفصالية من حماس "لمن يهمه الأمر"!

كتب حسن عصفور/ قادت حكومة حماس في قطاع غزة يوم الثلاثاء 13 سبتمبر، بعض فصائل لوضع ما أسمته حجر أساس لـ "ممر مائي بحري"، وبدأت حركة تسويق انتصاري غريب لتلك الخطوة "المسرحية"، رافقها حملة إعلامية وكأن الأمر لم يبق سوى حجز "تذاكر السفر"، أو التوصية على السفن الناقلة.

وزادت هزالة الفعل بهزالة التهديد، بان قوات حماس المسلحة بكافة أنواعها من "الرصاصة" الى "الطائرات المسيرة" جاهزة لحماية "رحلات الخروج"، ووضعت دولة الكيان أمام معادلة "القبول" أو الاستعداد للرد الشامل.

بداية، كشفت بعض فصائل منظمة التحرير، التي شاركت في تلك "المهزلة"، أنها تتعامل تحت واقع الإرهاب الجغرافي، او أنها فقدت كليا قدرة التمييز بين وقائع لها هدف سياسي واضح، وبذلك تصبح فصائل فقدت تاريخا طويلا من الانتماء للشرعية الوطنية الفلسطينية.

منذ انتهاء حرب مايو 2021، بدأت ملامح بناء "ترتيبات خاصة" بين دولة الكيان والحكومة الفاشية للثلاثي الحاكم، مع حكومة حماس في قطاع غزة، التي سارعت بخلق "جدر مختلفة" لحماية ما خطفته يونيو 2007 كجزء من المخطط

الانقسامي، الممهد له بعد اغتيال الخالد المؤسس ياسر عرفات 2004، كجزء استكمالي لحرب (باراك – شارون) لتدمير المؤسسة الوطنية الفلسطينية ووحدتها، وخلق "أدوات" تخدم الخطة الشاملة للخلاص من آثر "سلطة واحدة" ..ممثل واحد.

شواهد ترتيبات الصفقة السياسية غير المعلنة رسميا، بين حكومة دولة الاحتلال وحكومة الإخوان في قطاع غزة، بدأت بإثبات حسن سلوك وممارسات تتعلق بالأمن العام من قطاع غزة، خاصة السياج الفاصل، رغم الخروقات اليومية لجيش الاحتلال لأراضي مزارعي المناطق الشرقية، دون أي تجد من يتصدى لها، مع منع أي مواجهة لتلك القوات الاحتلالية، ومعها انتهت كل المظاهر التظاهرية التي عاشها القطاع.

اختفاء كامل للمشاهد الاحتجاجية، مستبدلة البالون والصاروخ بتصريح وتنسيق..استبدال الغضب العام بخدمات خاصة، تلك الحالة الاستبدالية في المشهد العام، و"قيادة حماس" تتصرف كجزء متمرد عن الشرعية الوطنية"، وتخفي حقيقة الصفقة وجوهرها، عن كل من يفترض أنهم "شركاء" لها، لأن الأمر مرتبط بهدف سياسي خاص، ليس لهم حق المعرفة.

خطوات تفصيلية يومية بين حكومة دولة الكيان وحكومة حماس الإخوانجية، لم تتوقف، ولا يحتاج سوى متابعتها، ليدرك الجميع كيف يتم ترسيخ "العملية الانفصالية الكيانية" بشكل متواصل كجزء من المشروع التهويدي البديل.

وجاء إعلان مسرحية "حجر الممر البحري" لتكون رسالة سياسية جديدة من حماس الى حكومة لابيد، بأنها ماضية تماما لتنفيذ "المتفق عليه"، وتلك خطوة وكأنها "هدية سياسية" طُلبت منها لتعزيز حظوظ فوز "التحالف الحكومي الإسرائيلي"، وقطع الطريق على نتنياهو، بأن حكومة الإخوان في قطاع غزة جاهزة لاستكمال المسار، بعيدا عن أي "مواجهة عسكرية".

رسالة مسرحية "الممر البحري"، هي جزء مكمل لرسالة حماس خلال معركة غزة الأخيرة، في شهر أغسطس 2022، بعد اغتيال القيادي في حركة الجهاد تيسير الجعبري، أنها ملتزمة التزاما كاملا بـ "صفقة ما بعد حرب مايو"، وهو ما أشادت به الدوائر الأمنية والسياسية في دولة الكيان، واعتبروه "النموذج

المطلوب".."خدمات مقابل أمن شامل"، مضافا لها استكمال "الانفصالية السياسية".

لم يعد مجهولا أبدا، ان تطورات الضفة الأخيرة، ومشاركة أبناء الأجهزة الأمنية في العمل المقاوم ضد قوات الغزو الاستيطاني، مثل حالة إرباك غير محسوبة لحكومة الفاشية الحاكمة، ما دفعها للمسارعة في تعزيز البعد الانقسامي عبر دعم حكم حماس الانفصالي، خاصة وأن الحركة الإسلاموية، لم تعد "شريكا وطنيا مقاوما"، وتقف خارج أي فعل مواجه في الضفة تحت ذرائع ساذجة، لكنها في الحقيقة جزء من "صفقة ما بعد حرب مايو".

الارباك العام في الضفة الغربية لدولة الكيان، ومؤسساتها الاحتلالية، سيدفعها لتستخدم كل أدوات ممكنة لكسر تلك الحالة "النهضوية" في الشكل المقاوم، عسكريا وشعبيا، خاصة وأنها باتت أحداث يومية، ما قد يدفع الى خروج كلي عن "السيطرة الأمنية"، خاصة بعد قهر "هبة السكاكين" 2016/2015.

رسالة "الممر البحري" الانفصالية لن تطول كثيرا، وستدرك قيادة حماس الغارقة في مشروع الاستبدال، انه لن يكون سوى وهم، وحالة استخدام سياسي مؤقت، ثمنها مكلف وطنيا، ولكنه مكلف "وجوديا" لها.

ملاحظة: سريعا بدأ "الغزازوة" صناعة "السخرية" من حجر حماس البحري... "خاوة خاوة" .. متى سنغادر الى قبرص وايمتى نستقبل جحافل الفتح بقيادة "المجاهد هنية"...أفواج التسجيل في مكاتب السفر زي أفواج التسجيل على منصة منسق دول الاحتلال للحصول على تصريح..مسكينة غزة على بلاء خارج النص!

تنويه خاص: أمير قطر تميم بيقلك كيف يتصالح مع الرئيس السوري اللي قتل عشرات آلاف من شعبه..يا راجل طيب لاقي لك "كذبة اخف دم"، بلا خامنئي يزعل منك وزعل الفرس مش زي زعل السوريين الطيبين!

حماس و"اتفاق أوسلو"..الحقيقة وشبهها!

كتب حسن عصفور/ كما اليوم في 13 سبتمبر 1993، تم التوقيع رسميا على اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في البيت الأبيض، بمشاركة رسمية عربية ودولية واسعة، بعد مفاوضات سرية في العاصمة النرويجية، بدأت يناير 1993، وانتهت بتوقيع أولي 20/ 21 أغسطس 1993.

الاتفاق كان الـ "مفاجأة سياسية" الأبرز خلال سنوات ما بعد محاولات دولة الكيان بتدمير منظمة التحرر وتصفية وجودها، خاصة حرب 1982 بقيادة شارون، ولاحقا محاولات الولايات المتحدة، بتنسيق ما ببعض أطراف عربية لخلق "بديل لها" ثم استبدال الفكرة بعد فشلها الكبير، بالذهاب للبحث عن قوى أخرى، لتشكيل ما أسمته الإدارة الأمريكية بـ "البديل الموازي" عبر دراسة معهد واشنطن 1988.

المحاولات الاستبدالية، تواصلت مع تصميم مفاوضات مؤتمر مدريد للسلام 1990/ 1991، برفض وجود منظمة التحرير بأي شكل كان في تلك المفاوضات، وأن ينحصر التمثيل الفلسطيني ضمن "وفد أردني" ومن الضفة الغربية وقطاع غزة، دون القدس والمنظمة، تصميم أساسه شطب التمثيل الوطني الشرعي الأول العام للشعب الفلسطيني منذ 1964.

ومع قوة الانتفاضة الوطنية الكبرى، وصلابة القيادة الثورية للشعب الفلسطيني بقيادة الخالد المؤسس ياسر عرفات، تم تعديل ما في "شروط أمريكا إسرائيل"، لتصبح المنظمة الراعي الرسمي للوفد الفلسطيني، بأشكال متعددة.

ولذا جاء الاتفاق في المفاوضات السرية، صدمة سياسية مذهلة للولايات المتحدة، وكل أطراف اليمين واليمين الفاشي في دولة الكيان، وبعض أطراف عربية ممن حاولت ان تكون شريكا في خلق "البديل – البديل الموازي"، ففتحت أوسع حملة معارضة "مشتركة موضوعيا" بين "تحالف أعداء أوسلو"، ضم أطرافا عربية وفلسطينية وصهيونية أمريكية، وكل قوى الفاشية الجديدة وتحالفها في إسرائيل.

كان ملفتا جدا، كيف أن أطراف عربية تقود حملة رفض الاتفاق، رغم انها كانت غارقة في مفاوضات سرية مع حكومات الليكود وشامير لشطب منظمة التحرير، فيما دول أخرى استخدمت كل ما لديها من قوة وتأثير لخلق بديل لها بالقوة الجبرية.

كان منطقيا جدا، معارضة تيار واسع من الحركة الصهيونية بقيادة يهود أمريكا، خاصة فريق الخارجية وفي المقدمة دينس روس ومارتن أنديك، وكذلك الفاشية اليهودية في الكيان بقيادة الثنائي، نتنياهو شارون، فتلك مسألة تتفق مع كل ما سبق محاولات سياسية لتدمير التمثيل الوطني وشطب المشروع الوطني.

وفلسطينيا، كان رفض بعض الأطراف في سياق "رؤيا تاريخية دائمة" لها برفض أي رؤى تشتق برامج سياسية لحلول مرحلة – انتقالية منذ عام 1974، وبعض تيارات إسلاموية لها منطقها الخاص وتحديدا الجهاد، فيما سلكت حركة حماس التي تأسست رسميا فبراير 1988، بعد 21 عاما من احتلال الضفة والقدس والقطاع معارضة مركبة.

معارضة حركة حماس استندت الى دعم مباشر من الشقيقة الأردن، فاحتضنت قياداتها لعشر سنوات من التأسيس حتى عام 1997، رغم رفضها وجود أي حضور لفصيل فلسطيني بعد أحداث سبتمبر /أيلول 1970، وبدأت سريعا فتح الباب لها لممارسة عملياتها العسكرية في قلب إسرائيل (التي انتهت عمليا بعدما حققت هدفها السياسي)، لغرض التشويش على مسار الاتفاق الذي تم توقيعه بين منظمة التحرير وحكومة رابين.

مارست "حماس" معارضتها لتشكيل السلطة الوطنية بأشكال متعددة، منها فتح جبهة عمليات خاصة، وحملات تحريض واسعة ضد الاتفاق والقيادة الفلسطينية، بدعم من كل أعداء المنظمة ومعارضيها، ورفضت أي شكل من اشكال "التعاون الموضوعي"، بل أنها هددت كل من يشارك في أول انتخابات وطنية فلسطينية فوق أرض فلسطين يناير 1996 بعدما قرر بعض من عناصرها، بينهم الرئيس الحالي لها إسماعيل هنية بالتصفية لو أكملوا مشاركتهم في الانتخابات.

حماس وحتى 1997، وقبل طرد قياداتها من عمان، بعد انتهاء الدور الوظيفي، حاولت ان تستخدم سوريا وإيران وقطر لمواصلة دورها التخريبي ضد السلطة الوطنية، رغم خوض اول معركة مسلحة بين السلطة وحكومة نتنياهو 1996، الذي فاز بالانتخابات قبلها بأشهر.

كان التقدير، أن تقف المعارضة الفلسطينية، ومنها حركة حماس، بمسؤولية للتعامل مع التطورات الجديدة، خاصة بعدما قامت "الفاشية اليهودية" باغتيال اسحق رابين في سابقة تاريخية لم تحدث منذ 1948، لأنه وقع اتفاق مع ياسر عرفات ومنظمة التحرير، يستند الى التخلي عن جوهر الفكر التهويدي في الضفة والقدس.

حماس، واصلت دورها رغم محاولة محدودة بتشكيل حزب الخلاص، ليكون جزء من التكون السياسي الفلسطيني الرسمي، لكنها سريعا ما ابتعدت بعد قمة كمب ديفيد وبدء أوسع مواجهة عسكرية قادها باراك ثم شارون لتدمير السلطة كيانا وقيادة، وفتح الباب لجديد سياسي، عبر عنه جورج بوش الابن في خطته يونيو 2004، التي عرفت بخطة "حل الدولتين" المشروطة بقيادة غير ياسر عرفات (المفضل محمود عباس).

وبعد تمكن دولة الكيان وفاشييها من اغتيال الخالد ياسر عرفات يوم 4 نوفمبر 2004، بدأت صياغة خطتها التنفيذية المعروفة بـ "خطة شارون" لفصل الضفة عن القطاع وتشكيل محميات خاصة.

بعد قرار شارون خروج قوات جيش الاحتلال من مستوطنات قطاع غزة وبعض تواجد على المعابر، تعاملت حماس مع ذلك، وكأنه "نصر لها"، وبدأت تعتبره "اليوم الوطني الفلسطيني"، في تزوير نادر للمسار السياسي، فما حدث لم يكن سوى جزء من خطة كاملة وضعها شارون بتنسيق مع أمريكا، وموقفها منه يكشف دورها الحقيقي سياسيا.

وفي خطوة تفتح الضوء لمعرفة الحقيقة لحماس، عندما قررت فجأة المشاركة في انتخابات تشريعية "خارج الاتفاق وكبديل عن الخلاص منه"، فرضتها أمريكا وتل ابيب بالتعاون مع قطر، رغم انها أعلنت رفضها المطلق لاتفاق أوسلو وما

انتجه، وهددت كل من يشارك بانتخابات التشريعي 1996، لكنها بدون مقدمات انتقلت من الرفض المطلق الى المشاركة المطلقة، وحصدت ربحا انتخابيا في التشريعي، وشكلت حكومتها الأولى قادها رئيسها الحالي هنية.

حماس التي تدعي ليل نهار أنها ضد أوسلو وتتهم من قام به بكل ما لها من اتهامات، هي الجهة الوحيدة راهنا التي تغرق عمليا في الخطة اليهودية البديلة لاتفاق أوسلو، الذي رأت فيه تلك الخطة انه تخلى عن الضفة والقدس باعتبارها "قلب التوراتية".

حماس تدعي أنها ضد أوسلو، وهي من شارك في انتخابات أقل حقيقة من جوهر الاتفاق، بل كانت البديل الأمريكي – الإسرائيلي لوقف العمل بالاتفاق، تحكم قطاع غزة بقواعد مشتقة من الاتفاق، تقود حكومة فرعية وتشريعي فرعي وتشكل سلطة فرعية، ولكنها تدعي أنها ضد اتفاق أوسلو، وأوقفت كل عملها العسكري في إسرائيل ضن "صفقة غير مكتوبة" لحماية ما لها من بعض سلطة وحكم.

موضوعيا، نعم حماس ضد اتفاق أوسلو كما قادة "الفاشية اليهودية" نتنياهو وشارون وشاكيد وبينيت وبن غفير وسموتريتش، وكل أقطاب "المشروع التهويدي" المعادين لأصل اتفاق إعلان المبادئ 1993.

وكي لا تبقى حركة "الدجل السياسي" متواصلة، فإن اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) انتهى واقعيا بعد اغتيال اسحق رابين وانتخاب حكومة أعداء أوسلو بقيادة نتنياهو يونيو 1996، ولم يبق منه سوى إطار مشوه، ومؤسسات مقسمة وفق "الهوى الإسرائيلي"، ولذا كل حديث عنه ليس سوى "ضلال سياسي".

التجربة الرئيسية من الحدث التاريخي تتلخص في أن دولة الكيان لن تكون طرفا – شريكا في أي حل سياسي مقبول دون اعتراف الطرف الفلسطيني بجوهر مشروع التوراتية في الضفة والقدس وخاصة ساحة البراق، والقبول بالسيادة الأمنية الشمولية لهم فوق أرض فلسطين التاريخية.

استمرار الحديث عن اتفاق إعلان المبادئ كخيار للحل ليس سوى هروب من الرسمية الفلسطينية للذهاب الى المرحلة الجديدة من صراع سياسي، يبدأ بوقف

كل ما ترتب من التزامات، لم يعد لها أثر عند الطرف الآخر، والخروج من "بوتقة" التزام كاذب بما كان، عنوانها "الاعتراف المتبادل"، وإعلان دولة فلسطين ضمن الحق القانوني في الشرعية الدولية.

ملاحظة: في ذكرى الاتفاق التاريخي سلاما لروح قائد المسار العام ياسر عرفات طائر الفينيق الفلسطيني..سلاما لروح المناضل العروبي الكبير محسن إبراهيم سندانة خلية قادت مسيرة العمل..تحية خاصة للفدائي السياسي "أحمد قريع – أبو علاء"..وتحية للرئيس محمود عباس وياسر عبدربه أعضاء خلية "التكوين الجديد"..سلاما لشهداء وطن دونهم ما كان للشرعية الوطنية بقاء وسط كم التآمر الغريب.

تنويه خاص: "معادلة حكم ومعارضة" لذات الفصيل يمكن اعتبارها "أم المكاذب"..مش هيك برضه يا حماس..مساكين أهل قطاع غزة..مش عارفين من وين يلاقوها بعد مرحلة الخداع الكبير!

خطاب الرئيس عباس.. انطلاق قاطرة فك الارتباط وما يجب ان يكون!

كتب حسن عصفور/ يوم 23 سبتمبر 2002، بات اليوم الرسمي لإلغاء العلاقة "الاتفاقية" بين منظمة التحرير، ودولة الكيان من خلال اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو)، الموقع في 13 سبتمبر 1993- أي بعد 29 عاما، وضع الرئيس محمود عباس في خطابه أمام الجمعية العامة نهاية التمسك الرسمي الفلسطيني به.

خطاب الرئيس عباس، بعدما وضع الرواية الفلسطينية في سياقها بتحميل مسؤولية "الجريمة السياسية الكبرى" انطلاقا من "وعد بلفور" لأمريكا، بريطانيا ودولة الكيان، صحح مسارا غاب كثيرا عن "العلاقة الثلاثية" بين أطراف الجريمة وما تلاها من حماية كاملة لكل ما حدث لفلسطين، أرضا وشعبا وحقوقا.

القيمة السياسية لخطاب الرئيس محمود عباس، انه أعاد رسم ملامح الصراع بعيدا عن "خدعة وجود اتفاق" تم اغتياله من طرف الحكومات الفاشية المتعاقبة في تل أبيب، منذ مايو/ يونيو 1996، مع انتخاب قاتلي رابين موقع الاتفاق مع الخالد ياسر عرفات.

إعلان انهاء العمل رسميا باتفاق كان "أطلالا سياسية" استخدمها العدو القومي نفقا للهروب من المساءلة، بعدما تأخر القرار طويلا، تأكيد بأن العلاقة القائمة ليست بين أطراف تشاركت في عملية كانت تهدف الى انتاج حل سياسي، لكنها علاقة تصارعية بين شعب محتل يقاوم دولة تحتل أرضه، وترتكب الجرائم اليومية ضده.

وانطلاقا، من تحديد شكل العلاقة وطابعها، أعلن الرئيس عباس رسميا، الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة وضع خطة لإنهاء الاحتلال وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، والى حين ذلك يجب توفير "الحماية الدولية للشعب الفلسطيني"، مما ترتكبه دولة غازية ومغتصبة لدولة فلسطين.

وبالتساوق مع طلب الحماية الدولية، تقدم الرئيس رسميا بالعمل على تغيير صفة "دولة فلسطين" من عضو مراقب وفق قرار 19/ 67 لعام 2012، الى دولة كاملة العضوية، واستنادا الى قراري 181و194، كنقلة سياسية جديدة في تحديد الإطار القانوني والجغرافي، يتجاوز حدود قرار 2012، بالعودة لحدود قرار "تقسيم فلسطين 1947".

التأكيد، على العودة لقرار 181، تأكيد صريح لحق دولة فلسطين، ومرتبط بها حق العودة وفق قرار 194، وهو تعديل جذري في الخطاب الرسمي الفلسطيني، والذي غاب عنه الاستخدام السياسي للقرار الأممي، بصفته الإطار القانوني لقيام دولة فلسطين.

الرئيس عباس، أكد ان فلسطين ستعود لممارسة حقها الطبيعي في تقديم طلبات قبولها عضوا كامل الحقوق في منظمات دولية، منظمة الصحة العالمية، والتي تأخر الطلب نحوها تحت التهديد الرسمي الأمريكي للرسمية الفلسطينية، بل اعتبرتها مختلف الإدارات الأمريكية بمثابة تجاوز "الخط الأحمر"، نظرا لأهمية

ودور تلك المنظمة، وما سيترتب على عضوية فلسطين من أثر سياسي – قانوني، ومعها الذهاب لعضوية منظمة الطيران العالمية والملكية الفكية.

تفاصيل الخطاب أعاد "تلميع" ذاكرة المنظومة العالمية حول جرائم الحرب الإسرائيلية ضد فلسطين أرضا وشعبا، بعد أقل من 24 ساعة على خطاب التضليل السياسي والخداع الممنهج لرئيس "الطغمة الحاكمة" في تل أبيب يائير لابيد، في ذات القاعة، بعدما "تفاخر" بما فعل عبريا.

وردا على مناورة لابيد حول "حل الدولتين"، التي قام بعرضها تنسيقا مع الإدارة الأمريكية، طالب الرئيس عباس بعقد مفاوضات فورا بين "دولة فلسطين" ودولة الكيان، وهنا انتقال جوهري لشكل التفاوض ومضمونه، فلم يعد الأمر بين منظمة/ سلطة، بل تفاوض بين دولة ودولة لترسيم علاقات بينهما.

خطاب الرئيس محمود عباس مثل مرحلة فصل سياسي جديد، أطلق قاطرة فك ارتباط متدرج ولكنه سريع، عبر خطوات محددة تتاليه ولكنها تكاملية، تطبيقا عمليا لقرارا الشرعية الفلسطينية منذ 2015.

القيمة السياسية لخطاب الرئيس عباس، سريعا واجهتها دولة الكيان العنصري الفاشي، باعتباره "رئيس غير صلة ولى زمانه"، مترافقا مع حملة عسكرية واسعة في أرض دولة فلسطين، تأكيدا لحقيقتها الاغتصابية.

خطة الرئيس عباس السياسية لفك الارتباط مع دولة الاحتلال، تتطلب أدوات فعل وتعزيز، دون المساس بقيمتها وأهميتها، تبدأ من تصويب دور المؤسسة الفلسطينية الرسمية، أداء ومهام، ما يتطلب البدء فورا لاستكمال خطوات فك الارتباط والسير بتعزيز مكانة دولة فلسطين دوليا، وطلب الحماية الدولية، عبر خطوات محددة:

سياسيا - قانونيا

* اعتبار المجلس المركزي (مع تعديلات ضرورية في عضويته) برلمان دولة فلسطين، يتمتع بصلاحيات كاملة.

* تشكيل حكومة دولة فلسطين، تنال ثقتها من البرلمان.

* العمل على صياغة دستور دولة فلسطين.

* تكليف البرلمان بوضع خطة عمل لتصويب المشهد الانقسامي.

* دراسة التعامل مع "التمرد الخاص" في قطاع غزة.

حول جوانب العلاقة المدنية – الأمنية

* الغاء وزارة الشؤون المدنية، ونقل صلاحياتها الى دائرة شؤون المفاوضات.

* وقف التنسيق الأمني والكف عن أي تبادل معلوماتية خاصة، وحصر أي علاقة ضمن دائرة شؤون المفاوضات، أو مكتب مستشاررئيس دولة فلسطين الأمني.

* تغيير كل المسميات على الورق الرسمي من سلطة فلسطينية الى دولة فلسطين.

قواعد الاشتباك مع محتلي أرض دولة فلسطين

* العمل على ترسيخ قيمة مواجهة المحتلين بكل السبل الممكنة، واعتبار قوات الأمن الفلسطينية جيش الدولة وحامي أراضيها بكل ما يمكنهم ذلك.

* التفكير بإعادة العلاقة بين "القوات الرسمية الأمنية" والأجنحة الفصائلية المختلفة، نحو علاقة تكامل لمواجهة العدو، بعيدا عن الحسابات الفصائلية الخاصة.

* الانطلاق نحو فك الارتباط من علاقة مع عدو غازي الى فك ارتباط بكل ما كان من "أساليب عمل بليدة"، خاصة في المؤسسات الرسمية كافة، لتصبح أداة تنفيذية لخطة الرئيس عباس.

ملاحظة: أن تحتفي الناس بخطاب الرئيس كويس..ان تعارض بعض الناس الخطاب كويس.. بس اللي مش كويس أبدا أن تنفخ في سوره أكثر ما قال أو تكسر مجدافيه لأنك شو ما قال انت ضده...عارضوا بس ما تصيروا "أردان 2"..الباقي عندكم!

تنويه خاص: شكلها "حكومة بني البنا" في غزة كل يوم تقوم باختراع ظلم الناس اللي مش على هواها...واللي مش عارف يسأل ابن الشوا واللي صار فيه...

خطوات عملية ضرورية مضافة لتنفيذ "خطة الرئيس عباس"

كتب حسن عصفور/ لم تنتظر دولة الاحتلال الاغتصابي لأرض دولة فلسطين طويلا للرد على خطاب الرئيس محمود عباس، في الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 23 سبتمبر 2022، حيث سارع مندوبها الدائم في المنظمة الدولية، أردان باعتباره "خطاب مليء بالأكاذيب"ـ ما يؤكد أن "زمن عباس قد ولى".

موقف أردان، هو تلخيص مكثف للرؤية الإسرائيلية العامة، نحو الموقف الرسمي الفلسطيني، ليس ما يتعلق بما جاء في الخطاب، بل نحو كل ما له صلة بالبحث عن خلاص من احتلال بات هو الأطول في العالم.

القوى الأكثر فاشية، كررت ما في مخزونها الأسود ضد الفلسطيني، أي فلسطيني ما لم يكن "حذاء سياسي" يستخدم لتمرير مخططهم التهويدي، أي كان مسماه، هجمة واسعة اقتحمت وسائل الإعلام العبرية لتصف الخطاب الرئاسي الفلسطيني بأنه تأكيد على "العداء والكراهية والإرهاب"، فقط لأنه طالب بإنهاء الاحتلال، الذي يعتبر وفق كل قوانين الشرعية الدولية أنه "أب جرائم الحرب"، ومنه تنبت الجرائم اليومية الأصغر.

كل قوى الصهيونية في الكيان، عدا أقلية جدا، رفضت كل ما جاء في خطاب الرئيس عباس، بما فيهم من راهنت عليه بعض أوساط "الرسمية الفلسطينية"، والوحيد من "الترويكا الحاكمة" الذي التقى بالرئيس مرتين، لكنه قالها صراحة لا لخطاب لابيد حول "حل الدولتين"، رغم انه يعلم يقينا أن لابيد كاذب، وما قاله فقط مناورة أمريكية لحصار مفعول الموقف الفلسطيني، الذي تبلغته في آخر زيارة لمبعوثها "التائه"، فكان تكتيكها مع لابيد بالحديث عن ذلك الخيار.

الرفض الإسرائيلي الشامل لخطاب الرئيس عباس، وقبله لإعلان "لابيد الشفهي" بـ "حل الدولتين"، يجب أن يتحول الى "وثيقة رسمية" لتعميمها عالميا، وتوزع كوثيقة اثبات لكل أعضاء الأمم المتحدة، ليس لرفضها شعارا وهميا لرئيس حكومتها، بل لكل ما يتعلق من تهديد صريح لرئيس دولة عضو في الأمم المتحدة.

الرفض الإسرائيلي الشامل لخطاب الرئيس محمود عباس، يجب أن يمثل قوة دفع لكيفية الانتقال الى الأمام، والتسريع بخطوات فك الارتباط نحو تطبيق عناصر "الخطاب"، بالتوازي والتتالي، داخليا وخارجيا، بحيث يكون العمل بتعزيز مكانة دولة فلسطين بالمؤسسات الدولية، مترافقا مع طلب تغيير العضوية في الأمم المتحدة، مع العمل حول تقديم مقترح كامل حول مسألة الحماية الدولية، والذهاب الى خطوات تنفيذية بالداخل الوطني.

داخليا، أن تبدأ حركة فك الارتباط عمليا بكل الخطوات الممكنة:

* مرسوم رئاسي بتكليف فريق قانوني لوضع مشروع "دستور دولة فلسطين"، مستفيدين من "القانون / النظام الأساسي لمنظمة التحرير والسلطة الوطنية، كخطوة تحضيرية لما سيكون من خطوات فك الارتباط.

* مرسوم رئاسي خاص حول "انتخابات دولة فلسطين"، وتعديل نظام لجنة الانتخابات بما يتوافق مع الانتقال من انتخابات مصممة لسلطة حكم ذاتي، الى انتخابات دولة فلسطين.

* تكليف رئاسة المجلس المركزي بوضع تصور أولي حول آلية العمل كـ "برلمان مؤقت" الى حين إجراء انتخابات الدولة.

* مرسوم رئاسي باعتبار كل رؤساء لجان "التشريعي المنحل" أعضاء طبيعيين في "البرلمان المؤقت".

* التحضير لعقد لقاء "الإطار القيادي المؤقت" لبحث المتغيرات السياسية ودراسة المقترحات حول كتابة دستور فلسطين ولجنة الانتخابات.

* تكليف رئاسة "المركزي" بالتواصل مع كل أطراف المشهد السياسي الفلسطيني لبحث العمل المستقبلي، وتحديد موعد إجراء انتخابات دولة فلسطين.

* مرسوم بتشكيل "حكومة دولة فلسطين"، تنال الثقة من "البرلمان المؤقت"

* رؤية إعلامية شاملة لكيفية الانتقال من ثقافة "سلطة الحكم الذاتي" الى ثقافة "دولة فلسطين" بكل تفاصيلها، بحيث تختفي عمليا من "القاموس الإعلامي" اليومي كل ما له صلة بماض المرحلة الانتقالية، والبحث عما هو لدولة فلسطين.

* مرسوم رئاسي خاص حول مفهوم "مقاطعة البضائع الاقتصادية الإسرائيلية" ذات البديل الوطني، وتجريم أي متاجرة بها، والعمل على دعم الصناعات الوطنية التي يمكنها سد حاجة مواطني دولة فلسطين.

* وضع رؤية خاصة حول أشكال المواجهة للعدو القومي ومحاصرة مظاهر "الفتنة / الفوضى"، التي يستخدمها جهاز العدو لخرق الجسد الوطني، وكسر شوكة الانطلاقة الفلسطينية نحو فك الارتباط.

* بحث آلية انهاء العقوبات ضد كل الموظفين الخاصة بوقف الرواتب، واعادتها لكل من تضرر منها.

* القيام بمخاطبة الأمم المتحدة والجامعة العربية بوضع منظمات يهودية فاشية وعنصرية على قوائم الإرهاب، وأن يتم تحديدها، وألا يتم الاكتفاء بما جاء في الخطاب العام، بل ترجمته الى وثيقة رسمية بذلك الطلب.

الخطوات التفصيلية متعددة، ولكن لا بد من الانطلاق نحو العمل، خاصة ودولة الكيان الفاشي أعلنت رسميا رفضا صريحا لمقترح الرئيس عباس للذهاب نحو تفاوض بين دولتين.

ملاحظة: تاني وتالت وخمسين..ليش اللجنة اللي اسمها "لجنة المتابعة الغزية" تصمت كليا تجاه أي عمل ترهيبي تقوم به أجهزة أمن حماس ضد أهل غزة..مع أنه نفسها هبت للدفاع عن شخص محرض للفتنة..يا جماعة بيضوا وجهكم مرة..سمعتكم تشحبرت خالص!

تنويه خاص: أوروبا تتجه يمينا خالص..شكلها حرب أوكرانيا مش بس حتغير حالة القطبية الدولية لكن حتربك التكوين المجتمعي الأوروبي..والناس بتقول خلوا "اليهودي زيلينسكي" ينفعكم!

سذاجة إسرائيلية في التعامل مع "الغضب الوطني الفلسطيني"!

كتب حسن عصفور/ منذ أن عادت "حركة الغضب" في الضفة والقدس، ودولة الكيان، حكومة فاشية وأجهزة أمنية وفرق المستوطنين الإرهابية، تعيش في حالة من "دوار"، فمع كل حالة إعدام وحملات اعتقالات وتدخلات يومية، يرتفع منسوب الغضب، وينتقل من مناطق كانت هي "المركزية"، الى غيرها.

بعد عملية الخليل التي استهدفت مكان تجمع إرهابي "مستوطنة" ليلة الخميس/ الجمعة يوم 15/ 16 سبتمبر 2022، والأجهزة الاحتلالية تبحث عن منفذها، ولا تزال، دون أن تصل الى غايتها، ما يزيد درجة الإرباك التي باتت سمة من سماتها في الفترة الأخيرة، فتطلق مزيدا من حملات إرهاب، لتجد فعلا شعبيا معاكسا.

لعل المسألة المركزية، التي تربك حكومة الفاشية الجديدة في تل أبيب، تلك المساهمة المتنامية من أبناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية وحركة فتح، في الغضب الشعبي العام، وباتوا القوة الرئيسية التي ترفع لواء التحدي – التصدي، بمشاركة نشطة مع "حركة الجهاد" في مناطق محددة خاصة جنين ونابلس، ومشاركة من بعيد لبعض فصائل منظمة التحرير خاصة الشعبية، فيما تغيب كليا حركة حماس عن أي دور ومشاركة منذ انتهاء حرب مايو 2021، في سياق "تفاهمات غير معلنة".

دولة الكيان، ومؤسساتها الأمنية الاحتلالية، كشفت أن كثيرا من "عوراتها" كانت محمية بـ"الرسمية الفلسطينية" وأجهزتها الأمنية، واعتقدت أنها ستبقى كذلك رغم كل ما تفعله بها، من "اهانات سياسية" للمثل الشرعي، وشخصية للرئيس محمود عباس بأوصاف لم يقلها أي من رؤوسا حكوماتها السابقين، وأعلنوا بكل وقاحة أنهم لن يمنحوه "شرف اللقاء"، وينتظرون نهايته، وهو لا يمثل الشعب الفلسطيني، مقابل ذلك، فتح كل أبواب "التدليل الاقتصادي" لحكومة حماس والعمل بقوة لتعزيز سلطتها، التي تتعرض لحملة نقد تتسع بشكل متلاحق.

أدركت الفاشية الجديدة "القيمة الذهبية" التي كانت تقوم بها الأجهزة الأمنية في السلطة، لمنع انطلاقة مواجهة شعبية غاضبة في الضفة والقدس، توازي ما سبق، بل ربما أكثر قوة وانفجارا، بعدما اكتشف كل المراهنين على غير "الفعل

العرفاتي" في مواجهة المشروع التهويدي، وبـ "هدايا أمنية" بلا مقابل سياسي، بل مع كل منها يتم الرد عليها بـ "صفعة" جديدة.

ولتأكيد الفاشية الجديدة، عدم اعترافها الحقيقي بالرسمية الفلسطينية وسلطتها القائمة، من جهة، وعدم تفاعل السلطة مع "اوامرها" الأمنية لاستمرار ما كان دورها وعملها في زمن سبق، تلجأ الى "غير الفلسطيني"، علها تجد لديه ما يمكنه أن "يعرقل قاطرة الغضب الوطني".

سلوك حكومة الفاشية الجديدة في تل أبيب، نحو "غير الفلسطيني" كشف مدى سذاجة هذه الحكومة، عن تقدير الحقيقة المتصاعدة برفض الفلسطيني، أي فلسطيني، لأن يصبح "شاهد زور" أو "أداة مساعدة" لترسيخ المشروع التهويدي، مهما بلغت حالته الانحطاطية، فتلك مسألة ترتبط بتاريخ المسار العام، وليس بحدث هنا أو هناك، ولن تجد من بينهم من يخرج مجددا ليقول ما قال الرئيس عباس، خلال محاربته لهبة السكاكين، بأنه امر بتفتيش كل الحقائب ومصادرة أي سكين.

لن يجرؤ أي فلسطيني، من رأس الهرم الحاكم الى شرطة مرور، من يعلن بأن "التنسيق الأمني مقدس"...بل سيبرز عشرات آلاف لاحقا يرون به "الجريمة الوطنية الأكبر" لو استمر في ظل الغضب الثوري العام، بل يجب أن تصبح الأجهزة الأمنية حامية للانطلاقة الثورية التي قد لا تتأخر كثيرا، رغم كل المطبات الصناعية التي يتم وضعها.

هروب الحكومة الفاشية الجديدة في تل أبيب من البحث عن "أصل الحكاية"، كما فعل يوما اسحق رابين، وتمرد كليا على النظرية الأمنية التقليدية وكسر كل "المحظورات الأمريكية"، فلن ترى سوى فعل الفعل الثوري، وليس تكرار أفعال شامير وأحفاده الليكوديون.

يوما بعد آخر، يتأكد لهم أن "أمن دولة الكيان" تبدأ من الفلسطيني، قبل غيره...ووهم معادلة "أمن مقابل مال" كما حدث مع حماس ليس سوى "غباء مكثف"، فغزة خالية من الوجود الاحتلالي الاستيطاني الإرهابي، ولذا فالمال يمكنه شراء أمن السياج، بينما الضفة والقدس يمر عبر "معادلة أمن مقابل حل سياسي"...دونه المعركة مستمرة.

ملاحظة: تخيلوا أن جنازة الملكة إليزابيث تكلفت 6 مليار دولار...رقم يمكنه أن ينقذ دول وشعوب من كوارث...وكمان نص بريطانيا متظاهرة عشان تواجه مصيبتها بعد "نرفزة بوتين" وقطعه الغاز عنهم..طلعت "التقاليد أعلى قيمة من الانسان"..و"اقروا الفاتحة لأم إدوارد يا بريطانية يا اهمل ناس".

تنويه خاص: صرخة المواطن الخانونسي تامر أبو بكرة، من ظلم حكومة حماس اللي هددته بهدم نصف بيته مساحته كلها (60) جريمة يجب ان تتوقف فورا...وبلاش تماثل مع عدونا.. اللي يوميا نازل هدم في بيوت أهلنا بالضفة والقدس...حتى الشكل المتماثل معه عار!

فضيحة سياسية في تل أبيب تكشف مخطط حكومات إسرائيل!

كتب حسن عصفور/ نشرت صحيفة "هآرتس" العبرية في عددها يوم الجمعة 9 سبتمبر 2022، قضية تستوجب الاهتمام السياسي الرسمي والوطني الفلسطيني، حيث كشفت عن واقعة قيام "ازمة" بعدما نشرت بلدية تل أيبب خريطة لفلسطين التاريخية، وضعت بها ما أسمته دولة الكيان بـ "الخط الأخضر" بعد العام 1948.

الحادثة – الأزمة، اثارت غضب مسؤولي السلطة الحاكمة، بتحديد الخط المذكور، لأنه منذ العام 1967، وبعد عدوان يونيو واحتلال دولة الكيان كل فلسطين، اتخذت عدة قرارات سرية، منها إزالة "الخط الأخضر" من خريطة فلسطين، كخط حدودي، في نوايا مبكرة جدا لرفض الانسحاب ضمن أي حل مستقبلي.

بالتأكيد، لم يكن مجهولا رفض دولة الكيان، بمختلف حكوماتها المتعاقبة، العودة لما كان قائما قبل العدوان، وأعلنت بشكل عام أنها ستقوم بعملية تعديل حدودي وفقا لـ "مصالحها الأمنية"، ولكن ما كشفته "خريطة بلدية تل ابيب" فضح جوهر المخطط بأنه قرار مباشر ما بعد العدوان.

منذ احتلال دولة الكيان، لأرض الضفة والقطاع والقدس الشرقية، كانت ممارساتهم تقوم على قاعدة الضم والالحاق والتوسع، فكان أول قراراتها ضم مدينة القدس، وفتحت سريعا باب التهويد لخلق وقائع يصبح معها العودة للوضع القائم قبل احتلال 1967، معقدا، فيما لجأت الى فتح باب الاستيطان بكل أشكاله في الضفة الغربية، تحت بندين أحدهما "أمني" وآخر "سياسي"، والهدف أن مستوطنات البعد الأمني لن يتم الانسحاب منها تحت أي ظروف سياسية أو غيرها.

خلال مفاوضات أوسلو السرية يناير– أغسطس 1993، لم يتطرف الوفد الإسرائيلي الى مسألة الاستيطان وفق التقسيم الإعلامي، خاصة بعدما تم الاتفاق مبدئيا على تأجيل قضايا (القدس، اللاجئين، الحدود، الأمن والمستوطنات) الى مفاوضات الحل النهائي، مع وضع قواعد محددة، أن الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة، ويمنع المساس بالوضع القائم بما يمس تلك القضايا، وكان ذلك صيغة ما لوقف الاستيطان ومنع المساس بالقدس، من طرف الوفد الفلسطيني، مقابل عدم القيام بخطوات خاصة بالحدود والأمن الشامل من طرفهم.

وخلال ما قبل مرحلة نتنياهو يونيو 96، لم يكن هناك خروقات واضحة في موضع التوسع الاستيطاني، عدا ما حدث في جبل أبو غنيم، الذي فتح رد فعل شعبي ورسمي فلسطيني، ومحاولة فتح النفق في القدس 1996، ونتج عنها مواجهة شعبية عسكرية أدت الى توقف حكومة الكيان عن مخططها في حينه.

خلال لقاءات تمهيدية "غير رسمية" لمفاوضات الحل النهائي، حدثت نقاشات حول المستقبل وعناصر الحل الممكن للقضايا الرئيسية الخاصة، وكشفت إسرائيل عن رغبتها بضم ما يقارب "1.5%" من الضفة فيما أسمته بالمستوطنات الأمنية، مقابل عملية تبادلية تشمل الطريق الرابط بين قطاع غزة والضفة، ليصبح جزء من أرض دولة فلسطين.

وكانت بعض محاولات لزيادة النسبة بما يصل الى (2%) لم تجد موافقة في حينه، وبعد اغتيال رابين توقفت تلك اللقاءات، وكل ما يتعلق البحث بمستقبل الحل النهائي، لأن حكومة نتنياهو كانت رافضة بالمطلق لاتفاق (إعلان المبادئ

– أوسلو)، ورأت به مسا جوهريا بالفكر التوراتي – التهويدي، ولم تنفذ أي من بنود الاتفاق حتى بعد "تفاهم واي ريفر" 1998.

منذ نوفمبر 1995، أوقفت إسرائيل عمليا كل مسار الاتفاق بما فيها عملية إعادة الانتشار وانتقال السيطرة والمسؤوليات من شكل لآخر، وفقا للاتفاق الانتقالي الموقع سبتمبر 1995 في واشنطن، بذرائع مختلفة، حتى بعدما فاز يهود باراك "الحصان الأسود الأمريكي" بانتخابات 1999، رفض كليا التنفيذ بذريعة الذهاب مباشرة الى مفاوضات الحل الدائم.

ولكنه بدلا من التفاوض لحل سياسي، قاد أوسع عملية عسكرية لتدمير السلطة الفلسطينية (2000-2004)، ولتغيير جوهر الاتفاق وفتح الباب لعمليات استيطانية موسعة، ابتداء من 2004 بعد اغتيال الخالد المؤسس ياسر عرفات، لفرض واقع تهويدي جديد، استنادا الى المخطط السري لمسألة لإزالة ما يسمى بـ "الخط الأخضر" 1967.

فضيحة "خريط بلدية تل أبيب والخط الأخضر"، يجب ان تستخدمها "الرسمية الفلسطينية" كوثيقة إدانة سياسية لدولة الاحتلال، وكشف حقيقة موقفها من "الحل والمستقبل"، وأن منطلقهم قائم على توسع، ضم وتهويد، وتلك عملية مساعدة في المعركة الدائرة عالميا.

فهل ستتحرك "الرسمية الفلسطينية" للاستفادة من "فضيحة خريطة بلدية تل أبيب"، أم تلك مسألة قد تربك علاقتهم بـ "حكومة الثنائي لابيد غانتس" في ظل التهديدات المتلاحقة..تساؤل وليس اتهام.

ملاحظة: صمت قيادة منظمة التحرير وجهازها التنفيذي المؤقت (السلطة)، عما يتعرض له المناضل الفتحاوي ناصر أبو حميد من عملية "إعدام بطيء" داخل سجون "الفاشية الجديدة" يستحق الرجم الشعبي العام..اللعنة الوطنية من النهر الى البحر ستلاحقكم لو مس حياته سوء!

تنويه خاص: رحيل ملكة بريطانيا إليزابيث الثانية، كشف أمر ما كانش معلوم..بأنها ما زارت قط دولة الكيان العنصري، مع أنها ملكة بلد وعد

بلفور..الصراحة مسألة محيرة..معقول في داخلها قرف مما فعلوا بشعب وأرض منحت لمن لا يستحق...بدها تفكير!

قرارات إسرائيلية عنصرية بملامح فاشية ضد "غير الفلسطيني"!

كتب حسن عصفور/ في سابقة ربما لن تجدها في أي قانون من القوانين الإنسانية، أعلنت سلطات دولة الكيان، جملة من الإجراءات الخاصة بقدوم "الأجانب" الى الضفة الغربية والقدس.

جوهر القرارات، التي تقع في 97 صفحة، العمل على الحد من تعزيز حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني بمختلف الأشكال، وخاصة البعد التطوعي والمشاركة في تطوير برامج ترتبط بالتعليم والصحة والاقتصاد، الى جانب الحد من عمليات الزواج المتبادلة.

قرارات إسرائيلية تضع شروطا هي الأولى في التاريخ الإنساني، وحددت قواعد جديدة لمفهوم الإقامة أو الزيارة، تبدأ بتوقيع وثيقة ردا على سؤال "هل تحب فلسطيني أو فلسطينية"، سؤال يمكن اعتباره من باب غرائب التاريخ، ان يرتبط منح تأشيرة الزيارة أو الدخول بعلاقة حب خاصة بفلسطين دون غيرها.

السؤال بذاته ليس تمييزا عنصريا فحسب، بل تأكيد لعمق الكراهية المخزونة للفاشية الجديدة نحو شعب فلسطين، بل أن الفاشيين القدماء لم يصل بهم حد الحقد الى درجة اعتبار الحب تهمة تتعلق ببعد "أمني"، وعلى ذلك يصبح كل من يحب فلسطينية أو فلسطيني شخص مرفوض الى أن يعلن "الشفاء التام" من "مرض الحب".

القرارات الجديدة، تكشف فصلا جديدا من فصول "التمييز العنصري"، الممارسة ضد الشعب الفلسطيني في الضفة والقدس" لتصبح أكثر شمولية فتمتد الى كل من هو أجنبي (فالعربي من دول التطبيع جزء منها)، قرارات تمثل عنوانا للسياسة العامة لدولة الكيان ضد الفلسطيني بصفته وهويته وليس دوره وفعله فحسب.

قرارات تشمل الى جانب "قضايا الحب"، ما يتعلق بالزواج الذي يفترض مغادرة من تنتهي تأشيرتهم وعدم العودة الا بطلب جديد بعد ما يزيد على عام وأكثر، والموافقة ترتبط بفحص أمني، أي أنها ليس مضمونة أبدا، ليفتح الطريق أمام شكل جديد من اشكال "التهجير" الإجباري أو الطلاق الإجباري، كمظهر من مظاهر النيل من الوحدة الاجتماعية الفلسطينية.

قرارات دولة الاحتلال، تذهب لحصار المشاركة الفاعلة لغير الفلسطيني المقيم، في مجالات التعليم، التطوع، الصحة والاستثمار وغيرها من أبواب العمل العام، عبر قوانين تخالف كل قواعد الشرعية الدولية.

قرارات دولة الكيان تفرض مظهر عنصري جديد، حيث لا يحق لمن يطلب الذهاب الى الضفة الغربية القدوم اليها عبر مطار اللد، وفقط عليهم استخدام جسر الملك حسين، إجراء لزيادة تكاليف الرحلات مالا ووقتا ومعاناة، تعتقد أنها ستحد من عدد القادمين.

القرارات الجديدة تفرض في بعض الحالات كفالة قد تصل إلى سبعين ألف شيكل (نحو 20 ألف دولار)، وكذلك أن يمضي صاحب التأشيرة عدة أشهر خارج الضفة الغربية قبل الحصول على تأشيرة ثانية.

القرارات الجديدة تكريس "قانوني" للعنصري والتمييز العنصري، ومظهر من مظاهر الحد من عمليات التطور العلمي – الاقتصادي، الى جانب حصار المشاركة الفاعلة في حركة التطوع، التي ساهمت بتعزيز البقاء حفاظا على الأرض في مواجهة عمليات التهويد الاستيطاني والتهجير القصري والطرد وهدم المنازل.

مواجهة هذه القرارات العنصرية ضرورة وطنية، وربما قدمت دولة الكيان "هدية سياسية – قانونية"، لا يجب أن تمر مرورا عابرا، وخاصة أنها كانت محل اهتمام إخباري عالمي، لتبدأ حملة واسعة في كل المحافل لتقديمها "وثيقة اثبات" للعنصرية الحديثة".

ملاحظة: أكثر من ثلثي الألمان يعتبرون دولة الكيان إما فاشية أو سيئة...هاي يمكن أول مرة يكشف الألمان حقيقة مشاعرهم بدون خوف وترهيب...الفاشية الجديدة صعب تتنقب بثوب "الضحية"..بح!

تنويه خاص: دولة الكيان بعدما أصابها رعب من تطورات المواجهات وخاصة العسكرية في الضفة والقدس، ستعمل على تشجيع الفتنة بأشكال مختلفة...وفي جهات جاهزة لهيك خدمة وبلشت.. وكله على حساب القادم دورا ومكانة..وعيش يا كديش!

كوخافي وملامح الحرب ضد "فتح" و"الجهاد" القادمة!

كتب حسن عصفور/ بات واضحا، أن رهان دولة الكيان العنصري على محاصرة "حراك الغضب الفلسطيني"، دخل في نفق معتم رغم كل ما سبقه، تهديدا وتلميحا، بل وعقابا للسلطة الفلسطينية من خلال أبواب المقاصة، بعيدا عن كونها تحاول "النأي بالذات" من تطورات الأحداث في الفترة الأخيرة.

حراك الغضب الفلسطيني، وبخاصة في جنين ونابلس عسكريا وبعض من الخليل، لم يصب بتعب أو تباطئ، رغم جرائم الحرب المتتالية التي ينفذها جيش الاحتلال، من خلال عمليات اعدام ميدانية علنية، بدأت حكومة لابيد تتفاخر القيام بها، وتنشرها علانية، بعدما أدركت أنها وجدت التأييد الأمريكي والحماية الكاملة لها، من عقاب يطل برأسه في مجالات عدة.

ما حدث في جنين، يوم 28 سبتمبر 2022، في ذكرى يوم انطلاقة المواجهة الكبرى 2000، يؤكد بلا أي تردد أن حركة الفعل الفلسطيني تسير في خط تصاعدي، ليس مستقيما كما يراد ولكنه مستمر، ما يضع "الحكومة الفاشية" في تل أبيب تحت ضغط خارج الحسابات، بعدما اعتقدت أنها خرجت من الهدوء السابق بـ "بربح أمني"، زادها غطرسة سياسية عما كانت.

أحداث جنين الأخيرة، ورغم ما بها من جريمة حرب صريحة، كشفها الإعلام العبري مصورا، لكنها دفعت بحراك سريع شعبي ربما هو الأوسع منذ فترة زمنية، لمواجهة الفعل الإرهابي لدولة الاحتلال وجهازها الأمني، وعل ذلك سيكون الأهم في سياق القادم.

واستباقا لما سيكون من فعل خارج الحسابات التقليدية للمواجهة والرفض للهدف المعادي، بتهويد الضفة والقدس، وتدمير الكيانية الوطنية الموحدة، مستغلين "الثغرة السياسية الكبرى"، التي تم صناعتها أمريكيا – إسرائيليا، المعروفة إعلاميا باسم "الانقسام"، تتجه دولة الكيان ومؤسساتها كاملة برسم مخطط مستحدث، لمواجهة الفعل الفلسطيني المستحدث.

ولعل تصريحات رئيس أركان جيش العدو الاحتلالي كوخافي يوم 28 سبتمبر 2022، ساعات بعد معركة جنين، وحراك شعبي بالضفة غضبا ووعيدا، أتت لتكشف ملامح المخطط العدواني الجديد ضد "الوطنية الفلسطينية"، وأدوات الاستخدام التي لم تكن يوما سابقا.

ما يلفت الانتباه في ملامح المخطط الاحتلالي الجديد، والتي كشفها رئيس أركان حرب جيش العدو، انها لا تقوم فقط على البعد الأمني العسكري، بل على بعد آخر يرتبط بصفقة التهدئة مع حركة حماس في قطاع غزة، والاستفادة منها بالضفة الغربية.

كوخافي تحدث بوضوح، ان القادم سيكون تطوير عمليات الإعدام ضد شخصيات ونشطاء من حركة فتح، وحركة الجهاد، من خلال الطائرات المسيرة للحد من قوة اندفاعة الغضب الفلسطيني، وتلك سابقة أن تستخدم طائرات لاغتيال في الضفة، ومقدما يسجل أن جرائم حرب في الطريق، وربما تصبح تلك التصريحات "وثيقة اثبات" في معركة الجنائية الدولية حول مسار جرائم الحرب التي تنفذها دولة الكيان.

تصريحات كوخافي، كشفت عن تطوير أدوات الاستخدام التي ستدخل في محاولات حصار "حراك فلسطيني" يتبلور ويتسارع، وربما يذهب الى منحنى يكسر كل ما تتحسب له "دوائر الأمن" في دولة الحكم الاحتلالي.

ملامح المخطط الاحتلالي القادم، حدد الجهات المركزية المستهدفة فعلا ومسمى، في الطرفين الرئيسيين في الفعل العسكري، ولذا لم يذهب الى التعميم في الاستهداف الاغتيالي القادم، بل حدد قيادات من فتح والجهاد، كرسالة ترهيب مسبقة.

ولكن، الجديد، وربما المرة الأولى التي يخرج فيها رئيس أركان جيش الاحتلال، ويكشف عن "تحييد" كامل لحركة حماس في المواجهة القائمة والقادمة، عندما استثناها من "المطاردة الاغتيالية الساخنة في الضفة، بقوله المباشر، "إذا لزم الأمر سيتم ملاحقتهم".

أقوال كوخافي، والتي لم يسبق لمسؤول أمني في دولة الكيان الحديث عنها علانية، تشير الى أن ابعاد الصفقة التي كشف عن مكونها رئيس الطغمة الحاكمة في تل أبيب يائير لابيد، في مقابلة مع وسائل إعلام عبرية وأجنبية يوم 25 سبتمبر 2022، لا تقف عند حدود قطاع غزة، والتهدئة المحدودة معها، بل هي تمتد الى الضفة الغربية، بأن لا تشارك حماس بأي عمل عسكري او حراك غاضب بشكل واضح.

تصريحات كوخافي تفتح الباب لكل التساؤلات الوطنية، عن الدور القادم لما سيكون من حماس بالضفة الغربية بعد الانتخابات الإسرائيلية القادمة، وما هو مضمون الصفقة التي حدثت وما هو ثمنها السياسي، الى جانب تعزيز النتوء الكياني الإخوانجي في قطاع غزة.

ولذا، الاستعداد للمواجهة القادمة، وربما لن تطول، لا يجب أن يغيب عنها ما أشار له رئيس اركان جيش الاحتلال، كي لا تصاب حركة الفعل والمواجهة بعمليات غدر وطنية، من حيث حسابات العمل الذي سيكون ممرا إجباريا رفضا للتهويد وتدمير الكيانية الموحدة.

ملامح المخطط الاحتلالي، والذي لم يعد به كثيرا من الأسرار، يتطلب من قيادة فتح قبل غيرها، بحكم دورها ومسؤوليتها في المؤسسات الرسمية والأجهزة الأمنية أن تبدأ بفعل استباقي، وخاصة ما يتعلق بذاتها، وحدة وفعل ودور، وأن تذهب لفتح "ورشة وطنية" لكيفية المواجهة المشتركة، للمخطط الاحتلالي والصفقة الموقعة.

فتح دون غيرها، من يتحمل مسؤولية بناء "جدار وطني واقي" من الكل الفلسطيني الرافض للتهويد والرافض لـ صفقة البديل"، وأن تكسر "الجرة الانتظارية" كي لا يقال ليت الذي جرى ما جرى، فربما لن ينفع في حينها ندما سياسيا.

فتح دون غيرها، عليها أن تعيد كل حساباتها في الفعل، كي لا تكرر "خدمتها الكبرى" لمنح حماس أغلبية وهمية في انتخابات المجلس التشريعي يناير 2006، بفرقة وتصارع ذاتي صُنع أمريكيا – إسرائيليا لفتح الباب أم "خيارهم الخاص".

خيار الفعل والرد الثوري هو خيار الضرورة الكبرى، وكل رهان على خيار آخر ليس وهما فحسب، بل خدمة كاملة الأركان للمشروع الاحتلالي التهويدي والبديل، بعدما كشفت قيادة الكيان رؤيتها الكاملة عداء للشعب ودولته المستقلة.

ملاحظة: سفيرة الرئيس الساهي دوما، تعتبر دفع رواتب الأسرى تشجيع للعنف والإرهاب...كلام مش لازم ابدا السكوت عليه...وقاحتها لا تستحق سوى وقاحة بصوت أعلى..ومش غلط معها رفع كندرة في وجهها!

تنويه خاص: أهل المحروسة حولوا خوف دولة الكيان الى حفلات مسخرة خالص..من "طل البرص من أرض بلادي" الى "تسلم الأيادي تسلم يا برص بلادي"..و "كل الدعم لأبو الأبراص"..خفة دم تعكس كراهية للكيان وعشقا للوطن..وسلاما لك "أبوالأبراص"!

لابيد و"الصفقة الخاصة" مع حماس.. تفاصيل جديدة مثيرة!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا، بشكل رسمي، تخرج حكومة الكيان الفاشي الإسرائيلي لتعترف أنها عقدت "صفقة شاملة" مع حركة حماس، عبر وسيط، إقرأ قطر، مضمونها يستند الى معادلة "المال مقابل الهدوء".

"الصفقة الخاصة" بين الحكومة الفاشية والحكومة الإخوانجية في قطاع غزة، لم تكن مجهولة أبدا للشعب الفلسطيني، ففي تفاصيلها الكثير الذي كان يمارس

عمليا، وكشفت ممارسات حماس في الضفة والقطاع، بعض ملامح تلك الصفقة، بعد حرب مايو 2021، التي مثلت "الغطاء الثوري" للمساومة "التاريخية" العلنية بين الطرفين.

للمرة الأولى يخرج رئيس حكومة في الكيان العنصري ليكشف عناصر الصفقة المبرمة، بل ويتحدث عن ضرورة عقد "صفقة أشمل ولزمن أطول"، بدأت المفاوضات حولها، لكن الانتخابات أجلتها.

ورغم الأهمية السياسية لـ "الكشف اللابيدي" للصفقة الخاصة مع حماس، فما أشار إليه حول معركة غزة الأخيرة، لا يقل خطورة وطنية عن الصفقة التي جرت من تحت الأنفاق الوطنية، وبطريق التفافي عن الشرعية الرسمية، ولماذا لم يأخذ موافقة المجلس الوزاري المصغر، كما هو القانون المتداول قبل القيام بالضربة العسكرية في أغسطس 2022، لاغتيال القائد في الجهاد تيسير الجعبري.

إجابة لابيد، تكفي لتوضيح عمق الاتفاق الذي حدث، وسيحدث لاحقا في حال فوز هذا التحالف، عندما قال، "تم فحص هذا على المستوى القانوني، بحسب المادة 40 من القانون على أنه لا يجب أن يعقد الكابينت إلا إذا كان هناك خطر من أن العملية ستتحول إلى حرب، ولم يكن هناك مثل هذا الخطر، ولقد عرفنا كيفية تحديد حدود هذه العملية مقدمًا، وجزء من نجاحها أنها بدأت على حين غرة".

لابيد، اعترف انه تم "تحييد" موقف حماس قبل القيام بعملية الاغتيال، وضمنت حكومة الاحتلال مسبقا، أنها لن تشارك في رد فعل في حال قيام إسرائيل بتوجيه "ضربات عسكرية" الى قادة الجهاد ومقارها، لذلك لم يكن هناك مخاوف من ان تتحول المعركة الى "حرب واسعة"، تتطلب الحصول على قرار من المجلس الوزاري المصغر.

لابيد، أوضح انهم يجرون مفاوضات منذ سنوات مع حماس، ولكن بشكل عير مباشر لأنهم لا يستطيعوا ذلك بعدما تحدثوا مع دول عديدة أنها "حركة إرهابية"، ما يكشف كذبهم وزيف مواقفهم لو حدثت عملية التفاوض بشكل مباشر، ولسانه يقول، ولما المباشر ما دام "الوسيط" يحقق كل ما هو مطلوب وأكثر.

مضمون الصفقة الحمساوية – الإسرائيلية مستندة لمضمون اتفاق قائمة منصور عباس، مصالح اقتصادية وامتيازات مقابل التخلي عن المطالب السياسية الوطنية، مضافا لها عدم القيام بأي عمل "معاد لإسرائيل" عسكريا وشعبيا، ليس من قطاع غزة فحسب، بل وفي الضفة والقدس، دون الاهتمام كثيرا بـ"حركة البيانات الكلامية"، التي تبدأ بالتهديد والوعيد وتنتهي في غرفة المراقبة.

"الاتفاق الأمني" بين حكومة الفاشية في تل أبيب وحكومة الإخوان في قطاع غزة، اثبت انها أكثر الاتفاقات الأمنية "صمودا"، وان حماس قامت بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بنسبة 100%، خاصة ما يتعلق بحراسة السياج الفاصل شرق قطاع غزة، رغم التوغلات اليومية لقوات الاحتلال في الأراضي الزراعية والانتهاكات المتلاحقة ضد الصيادين، وكان الاختبار الأبرز عملية غزة الأخيرة، والالتزام المطلق بالتفاهم السري قبل عملية الاغتيال.

حديث لابيد عن التفاوض مع حماس القادم، يأتي بالتوازي مع رفض أي شكل من اشكال التفاوض مع السلطة الرسمية، وتلك مفارقة سياسية تستحق التفكير الوطني العام، حول "النموذج الفلسطيني" المقبول إسرائيليا.

مضمون الصفقة التي كشفها لابيد، وما سيكون بعد الانتخابات من تفاوض لصفقة على المدى الطويل بين إسرائيل وحماس، ترسيخ سياسي وعملي للحكم القائم في قطاع غزة، باعتباره "النموذج المراد"، ليس فقط للحراسة الأمنية بل لتعميق عملية الانفصال الكياني والوطني.

أن تفاوض حكومة الكيان عبر "وسيط" حكومة حماس فيما ترفض ذلك مع السلطة الرسمية تشكل ملامح المشروع السياسي الشامل لدولة الكيان، وكشف حقيقي لـ "مكذبة حل الدولتين".

"الكشف اللابيدي" يمثل جرس إنذار وطني مبكر للمخطط المراد تنفيذه في الضفة الغربية، فتنة وفوضى باستخدام أدوات "روابط القرى المستحدثة"، تحت شعارات "ثورية" لكنها تخدم موضوعيا "المشروع التهويدي العام".

"الكشف اللابيدي" حول الصفقة "التاريخية مع حماس حكما وقيادة، يجب أن يمثل قاطرة دفع لتنفيذ عناصر خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة،

لفك الارتباط وإعلان دولة فلسطين، لقطع الطريق على مشروع "النتوء الكياني في غزة وقيام محميات في الضفة".

"الكشف اللابيدي" عن صفقة إسرائيل وحركة حماس، يجب أن يكون عامل تسريع للانتقال من حال ما قبل 23 سبتمبر 2022 الى ما بعده، والتحضير العام لانتخابات دولة فلسطين، لتكون الجدار الواقي للوطنية الفلسطينية من "التهويدية المتنامية".

ملاحظة: الزلزال الإيطالي، بعد السويدي، مقدمة ظلامية قادمة على أوروبا لتزيدها ظلاما بعد قطع الغاز الروسي..ذيليتها لأمريكا لن تجلب لشعوبها سوى خراب فخراب وفاشية صاعدة...في ستين داهية لو ما غيرتوا!

تنويه خاص: عندما تتحول "الخصومة السياسية" الى "مناكفة سياسية" تكون بداية لـ "السقوط السياسي" العام والشخصي.

ما قبل خطاب الرئيس عباس..مخطط "الفتنة الاحتلالية" يطل من نابلس!

كتب حسن عصفور/ عصر يوم الاثنين 19 سبتمبر 2022، أعلنت أجهزة الأمن الاحتلالية، وبشكل غريب، عن اعتقال "خلية مسلحة" تابعة لحركة حماس في نابلس والخليل، وشرحت مهام تلك "الخلية" فيما سيكون، دون أن تذكر أي عمل كان، وبعدها مساء اعتقلت أجهزة أمن السلطة، مصعب اشتيه أحد عناصر حماس، تحت روايات مختلفة.

وبشكل مفاجئ، وبدون مسافة زمنية بين اعتقال مصعب، خرج عشرات من "مسلحي حماس"، الى شوارع نابلس ومخيم بلاطة يطلقون النار ثم يهاجمون مقر أمني، وبتعليمات مجهولة المصدر خرج مسلحي الحركة أيضا في جنين، مطلقين النار بتوقيت بدأ التنسيق واضحا، بيانا وفعلا.

خلال الأسابيع الأخيرة، تصاعدت حركة فعل "الغضب الشعبي العام" ضد قوات الاحتلال، وكان لحركة فتح والجهاد، الدور المركزي في تلك المواجهة، وغابت حماس شعبيا وعسكريا عن المشاركة فيها، حركة غضب أربكت دولة العدو القومي ومخططها التهويدي الاغتصابي، وأن القوة الأمنية الإرهابية لن تكسر وحدها حركة الفعل الكفاحي.

دولة العدو، وأمام تنامي "الغضب الشعبي"، وبروز دور فتح وكتائبها المسلحة، مع أبناء الأجهزة الأمنية، تفتح صندوقها القديم، لتخرج منه أمضى سلاح تمتلكه، "سلاح الفتنة والفوضى"، لحرف المسار كليا من فعل ضد العدو الوطني الى فعل ضد "الذات الوطنية"، بعدما أدركت أن ما لديها من قوة قهرية غير قادرة على وقف "قاطرة الانطلاقة الجديدة".

وعشية خطاب الرئيس محمود عباس في الجمعية الأمم المتحدة، وما يمكن ان يكون من "معركة سياسية" تخوضها فلسطين أمام العالم، وتخوفا من تكرار "مفاجأة" كما حدث في برلين، كان لا بد من فتح الباب" لفوضى فتنوية مسلحة، ما سيحرف الاهتمام من المركزي الى ثانوي محسوب الفعل والهدف.

دولة العدو وأجهزتها الأمنية تعتقل يوميا عشرات من أهلنا في الضفة والقدس، بينهم مسلحين وخاصة من القوى الثلاثة التي تشتبك عسكريا، فتح والجهاد والشعبية، ولكنها لم تقم بتلك الحالة الاستعراضية كما فعلت مع اعتقال مجموعة، أخرجت الاعتقال بشكل "هوليودي"، دون أن يطلقوا رصاصة واحدة، ما يشير أن تلك كانت شرارة تنفيذ ما لديها من مخطط "فوضى وفتنة"، تعتقد أنه سيكون هو "المشهد الحاضر" في الضفة الغربية، يفتح لها الباب واسعا لتغيير المعادلة بشكل جذري.

وافتراضا، ان أجهزة السلطة ارتكبت خطأ أو خطيئة ما، تجاه اعتقال شخص أي كان مكانته، رغم ان الشخص ليس سوى مسلح غائب، هل تسارع حركة حماس بإخراج مسلحيها فورا الى الشوارع في نابلس وجنين، تهدد عبر بيانات مكتوبة موحدة اللغة والمضمون، بالتوازي مع إطلاق نار ضد مقار الأجهزة الأمنية، ونشر المسلحين في الشوارع، الذين لم يكن لهم أي أثر خلال ما كان في الأيام الماضية ضد أي حضور احتلالي.

لم يكن الشخص الموقوف من قبل الأجهزة الأمنية أول عناصر حماس يعتقل، ولا أول من يدعي انه مسلح يعتقل، فهناك من فتح والجهاد، وهم من قاوموا العدو فعلا، وليس جالسين منتظرين، فلما خرجت "قوات حماس الثورية"، ثوان بعد خبر الاعتقال في نابلس وجنين، وبدأت تقرأ "بيانات التهديد والوعيد"، في مشهد يعيد للأذهان بعض ملامح أفعال "الحزيرانيون" ما قبل "الانقلاب 2007.

لو كان الأمر حقا بحثا عن قضية معتقل وخطأ، بالتأكيد هناك طرق غير نشر المسلحين في شوارع وإطلاق نار على مقار فلسطينية، فيما تسارع ذات "الكتائب" للاختباء والاختفاء فورا مع قدوم دورية لجيش الاحتلال، دون أن تطلق رصاصة واحدة، وأيضا في جنين ونابلس.

ما حدث من حماس ومسلحيها، بيانات وتهديد وإطلاق رصاص فعل يجب أن يكون موضع تساؤل وطني، وحذر قبل فوات الآوان، لقطع الطريق على دولة العدو وأجهزتها الأمنية بمختلف أذرعها بث مخطط "الفتنة والفوضى" في الضفة الغربية ولاحقا في القدس، ونقل المعركة من مكان الى آخر، وسحب البساط السياسي من منصة الأمم المتحدة الى شوارع نابلس وجنين، ومناطق أخرى تنتظر.

وكسرا لمخطط العدو وأدواته "روابط القرى المستحدثة"، على الرسمية الفلسطينية، سلطة وأجهزة، ان لا تقع في مصيدة المحتلين، بفتح الباب لأدوات الردة الوطنية لأن تشغل الشعب الفلسطيني عما هو مركزي، بممارسات ضارة غير مفيدة، لم يعد جوهرها مجهول.

ليت ملف الاعتقال السياسي في الضفة وقطاع غزة يصبح مسؤولية وطنية موحدة، وليس فعلا انتقائيا هنا أو هناك...فلا تبرير لاعتقال على آخر، فسجون حماس بها العشرات لا يعلم أحد عنهم شيئا كما في الضفة وسجونها.

ملاحظة: ما حدث من البعض بالاعتداء على مقار "الأونروا" في غزة، حماقة سياسية كاملة الأركان...تظاهروا كيفما رغبتم دون فقدان صوابكم..ماذا لو قررت الأونروا اغلاق مقارها ووقف خدماتها..وبعدين مش لحالها مسؤولة عما حدث لكم..في غيرها كمان ..طيب جربوا ترموا حجر عليهم ...فبلاش ودلنات ضارة!

تنويه خاص: يوم الاثنين 19 سبتمبر 2022، بريطانيا استعمرت العالم إعلاميا ...فرضت "هيبة جنازة ملكتهم" ذات الـ6 مليار دولار على أرجاء المعمورة، حتى رئيس أمريكا فقد كل ما له مكانة وميزة...كان واقف في الطابور 14..أنه "الاستعمار الناعم" بس لمدة يوم ويبدون لن يعود!

منسق الأمم المتحدة في فلسطين خائن لقراراتها.."تور برة برة"!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن منسق الأمم المتحدة لعملية السلام "المغتالة رسميا منذ سبتمبر 2000"، تور وينسلاند، يصر أن يقوم بدور ومهامه وفق إرشادات خارج الصلاحيات المكلفة بها ضمن قرار التعيين.

فالأصل، ان "تور"هذا، ممثل للهيئة الدولية العالمية، وبالتالي منفذا وملتزما بقراراتها الشرعية، والإطار السياسي – القانوني لها، وفق ديبلوماسية خاصة، تتيح له العمل مع مختلف الأطراف، وتلك ميزة يتطلب فحصها قبل التعيين لأي شخصية ترشح لمنصب أممي حساس في مناطق الصراع، دون ان يفقد بوصلته، ويغرق فيما ليس له، فهو ليس وسيطا بل منسقا.

ولكن النرويجي وينسلاند، تجاوز كل حدود الشرعية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالصراع والوضع القائم في دولة فلسطين المحتلة رسميا وفق قرار19/ 67 لعام 2012، وكسر كل "الحدود الأخلاقية" في التعامل مع تطورات ميدانية تمثلت في عمليات اعدام يومية لجيش الاحتلال لفلسطينيين، بين شبهة عمل وشبهة تفكير.

المنسق الخاص لعمية مغتالة منذ 22 عاما، انتقل من كيفية العمل على مواجهة الاحتلال، سلوكا وممارسة، قتلا وغزوا، إرهابا واستيطانا، تفرقة عنصرية وتطهير عرقي، الى الخوف من تصاعد "الفعل الفلسطيني" ردا على عدوانية لا تتوقف، بل يعمل جاهدا بكل السبل، مستغلا منصبه وصفته، وبعيدا عن الحق واللاحق، على مساواة فعل الحجر بفعل الصاروخ، فعل جرح بفعل إعدام،

مظاهرة من عشرات باقتحام جيش ومستوطنين إرهابيين...لوضع الأمر وكأن "الطرفان على خطأ" في تفصيل ميكانيكي راسب الوعي وفاقد الرؤية.

في مداخلته أمام مجلس الأمن يوم 5 أغسطس 2022، وبعدما قامت دولة الاحتلال باغتيال القيادي في حركة الجهاد، وردها فعلا انتقاميا، قال "تور": ("إنني قلق للغاية من التصعيد المستمر بين الفلسطينيين وإسرائيل، بما في ذلك استهداف أحد قادة الجهاد داخل غزة، يأتي ذلك وسط تصاعد التوترات في أنحاء الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة".

ومضيفا عبارة السم السياسي كامل الدسم، "التصعيد المستمر خطير جدا، يجب أن يتوقف إطلاق الصواريخ على الفور، وأدعو جميع الأطراف إلى تجنب المزيد من التصعيد. في الأسابيع الأخيرة".

وفي احاطته أمام مجلس الأمن يوم 16 سبتمبر 2022، وبعد لحظات من اعدام جيش الاحتلال للفتى الفلسطيني (عدي صلاح 17)، دون أي فعل سوى انه متحرك على قدميه، قال "تور"، بعدما أعرب عن قلقه الشديد من "تدهور الوضع الأمني والخسائر اليومية غير المقبولة في الأرواح بالضفة الغربية".. "يستمر المدنيون في دفع ثمن الفشل السياسي، والعنف واستخدام القوة لا يؤديان إلا إلى استمرار الأزمة ويجب أن يتوقف".

هكذا، تحول الغزو الاحتلالي الى عنف وباتت مقاومة العدو الاحتلالي أيضا "عنف"، رغم أن كل أطفال دور "الحضانة السياسية" يعلمون أن الأمم المتحدة وقرارتها تضع خطا فاصلا بين ممارسات المحتلين ومقاومتهم، ولم تقر يوما في قرار لها بمساواة أو تماثل بين هذا وذاك.

لكن النرويجي وينسلاند يصر، وبكل "وقاحة سياسية"، على القيام بغير ذلك، رفضا لكل قرارات الشرعية الدولية، مكملا دور حكومة "الفاشية المعاصرة" في الكيان، بل انه يقوم بأوسع عملية تضليل لمؤسسات الشرعية الدولية، ودور حامي ممارسات القتل والاعدام التي لا تتوقف، عبر عبارات تعميم ومساواة، يخترعها، حجبا لحقيقة تؤدي فاعلها الى محكمة الجنائية الدولية دون تحقيق.

السؤال لم يعد لهذا المتصهين المعاصر، بل الى الرسمية الفلسطينية، هل الصمت عليه جزء من "صفقة سرية" تمت مع حكومة الفاشية في تل أبيب، أو مع الإدارة الأمريكية ومبعوثيها الذين لا يفعلون سوى وقف حال القاطرة الوطنية كلما أوشكت حراكا يعيد الروح الثورية لفلسطين، شعبا وقضية.

استمرار الصمت على "خيانة" منسق الأمم المتحدة لقراراتها الشرعية.. هو "خيانة وطنية صريحة"، واستمراره يجعل الرسمية شريكا عمليا لما يقوم به من دور حماية لجرائم حرب العدو اليومية.

ما يجب القيام به في ظل صمت الرسمية الفلسطينية، وربما تواطؤها، تحرك شعبي عام وموسع فطرده واجب.."وينسلاند برة برة..فلسطين منك حرة".."عد الى بلدك يا تور".

ملاحظة: في ذكرى مجزرة "صبرا وشاتيلا الأولى.. "ألم يحن بعد الوقت لإقامة "متحف الشهداء" بجانب ضريح الخالد ليصبح رمزا لكل من دفع حياته لتحيا القضية الوطنية..تصبح زيارته جزء من الزيارات الرسمية لكل قادم لفلسطين..ومكانا للذاكرة جيلا بعد جيل.. كي لا ينسوا ما كان فعلا ثوريا وثمنا يستحق..هل هذا كثير يا "قيادة" بدون لقب؟!

تنويه خاص: جيد تسارع حركة كسر "القطبية الأحادية" كما عبر عنه "إعلان سمرقند"..ولكن كان مؤلما سياسيا وقوميا غياب مصر الدولة التي كانت رافعة لدول عدم الانحياز عن تلك القمة، فيما حضرت إيران وتركيا..غياب وجب أن لا يكون ثانية!

هدايا أمريكية – إسرائيلية للرئيس عباس قبل "خطاب الفصل السياسي"!

كتب حسن عصفور/ يوم 21 سبتمبر 2002، قدم الرئيس الأمريكي، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، دعمه السياسي العلني لمقترح بوش الابن

يونيو 2002، المعروف بـ "حل الدولتين" وصولا لحل سياسي بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وبشكل مفاجئ، سربت وسائل إعلام عبرية أن رئيس "الحكومة الفاشية" يائير لابيد يؤيد "حل الدولتين"، ما فتح جبهة معارضة شملت كل مكونات دولة الكيان، سوى أقلية يهودية جدا من ميرتس وبعض بقايا حزب العمل، وفتحت النار من تحالفه الحكومي، وخاصة رئيسه السابق بينيت، ووزراء حكومته الحاليين، وطبعا الى جانبهم بن غافير، والفاشي الكبير نتنياهو، رغم انه سبق أن تحدث عن "حل الدولتين" في خطاب "بار إيلان" 2009 الشهير.

خرج الرئيس الأمريكي ومن منصة عالمية هي الأهم، ليتحدث عن "حل الدولتين"، دون أن يشير من هو الطرف الذي أعاق تطبيق المقترح الأمريكي طوال 22 عاما، وخاصة أن الطرف الفلسطيني استجاب في حينه لـ "شروط المخابرات الأمريكية" والإدارة الأمريكية بتقليص صلاحيات الخالد المؤسس وقام بتعديل النظام الأساسي لتعيين رئيس وزراء مختار بالاسم، ولاحقا تم إزالة العقبة الكبرى امام مشروعهم اغتيالا نوفمبر 2004.

خلال 18 عاما، كانت الإدارة الأمريكية طرفا مباشرا في تدمير المشروع الوطني الفلسطيني لصالح المشروع التهويدي، وقامت برعاية أول عملية انقسامية كيانية مهدت لانقلاب حزيراني لاحق 2007، من خلال فرض انتخابات غير قانونية لتتيح لحماس أن تخترق التكوين السياسي الوطني، ثم تفتح لها أبواب التمكين لتبدأ رحلة "فصل الكيانية الأولى" فوق أرض فلسطين.

عندما يخرج رئيس أمريكا ويعلن دعما لمشروعهم، فتلك هي "أم النكت السياسية"، فهو ليس رئيس لدولة لا حول لها ولا قوة، ولكنه صاحب المشروع بكامله، ودون أن يعلن مسؤولية معرقلين قيام دولة الى جانب دولة يطالب به...

وتنسيقا مع خطاب بايدن، يحاول رئيس الحكومة الفاشية لابيد، ان يشير الى استخدام الشعار، رغم كل ما حدث من "ضجيج عنصري" معارض لما تم تسريبه، لاعتبارات ليس تنفيذية، بل محاولة لتمرير "خداع متفق عليه" مع

الإدارة الأمريكية لقطع الطريق على الرئيس عباس بالذهاب نحو الإعلان المرتقب.

وبعيدا، عن "الضجيج الكلامي" للرئيس الأمريكي ورئيس الحكومة الفاشية، فالفرصة باتت أكثر مناسبة للرئيس محمود عباس الإعلان من منصة الأمم المتحدة عن قيام "دولة فلسطين" فوق أرض فلسطين وفق حدود قرار 19/ 67 لعام 2012، يطالب الاعتراف بها تنفيذا لقرارها السابق، وتغيير طبيعة عضويتها من "دولة مراقب" الى دولة كاملة العضوية.

الحديث عن "حل الدولتين"..دولة قائمة معترف بها منذ 1948، رغم كل ما ارتكبت جرائم حرب وتطهير عرقي وتمارس أبشع أشكال العنصرية، والأخرى تقع أراضيها وفق "الشرعية الدولية"، وليس وفق "الحق التاريخي"، أو وفق أول قرار لتقسيم فلسطين، تحت احتلال الدولة الأخرى، رغم توقيع اتفاق سلام ينهي الصراع فتح الباب لاعتراف متبادل...قابله شركاء الحكم القائم وكل أعداء الدولة الفلسطينية باغتيال الاتفاق وموقعي الاتفاق.

ولذا، استنادا الى دعم الرئيس الأمريكي وغالبية أعضاء الأمم المتحدة، ومن اجل تطبيق عملي لـ "حل الدولتين"، على الرئيس محمود عباس أن يعلن قيام دولة فلسطين، تفتح الباب فورا لمفاوضات نحو انهاء الصراع العربي – الإسرائيلي تحت رعاية الأمم المتحدة، من أجل سلام شامل بديلا لمواجهة شاملة...فأمن دولة الكيان يبدأ من فلسطين، ولا أمن لها ولن يكون دون فلسطين.

يوم 23 سبتمبر 2022 سيكون يوم "فصل سياسي" بين مرحلة ومرحلة...وخاصة بعد التمهيد العالمي حول الحق الفلسطيني..فصل الذهاب من تبعية مذلة طال زمنها الى خلاص وطني طال انتظاره.

يوم 23 سبتمبر 2022، إما أن يكون فك ارتباط عن دولة الكيان واحتلالها، او فك ارتباط بالقضية الوطنية...الخيار – القرار بيد الرئيس محمود عباس ولا غيره.

الفرصة السياسية الراهنة قد تكون الأهم توقيتا لإعلان قيام دولة فلسطين، لا يجب أن تذهب تحت منح "فرصة لوهم مضاف"، وتكرارا "من يجرب المجرب عقله مخرب".

ملاحظة: شركة مارفل العالمية كشفت عن شخصية ستلعب دور بطلة خارقة إسرائيلية ستظهر في فيلم "كابتن أمريكا" القادم باسم "صبرا"...قرار الشركة فتح نار بعض الفلسطينيين لاختيار إسرائيلية وباسم مرتبط بمجزرة مرت ذكراها قبل أيام...الملفت انه لا الرسمية الفلسطينية حكت ولا "فصائل البرم" تكلمت...يا بختك يا "مارفل" بهيك مكونات!

تنويه خاص: النجم الأول سياسيا لأيام الجمعية العامة كان أصغر رؤساء العالم، التشيلي غابرييل بوريك...شرح قضية الإرهاب الاحتلالي والحق الفلسطيني كما يليق بثائر...يا غابي كم رجعت الذاكرة لأيام "الثنائي" كاسترو وجيفارا وقبضة الحرية والتحدي..سلاما لمن لا زال يحمل جين الثورة!

هل بدأت إسرائيل استكمال تنفيذ خطة شارون وتدمير بقايا "سلطة فلسطينية"؟!

كتب حسن عصفور/ بعد وقف حرب مايو 2021 مع حماس تم التوصل الى "تفاهمات جديدة" مع حكومة الكيان العنصري، لم تنشر تفاصيلها بعدد، لكنها أكدت خروج الحكم الإخوانجي في قطاع غزة من معادلة المواجهة مع المحتلين، ضفة وقطاع، كان اختبارها الحقيقي معركة أغسطس 2022، بعدما أقدمت الحكومة الفاشية في تل أبيب على اغتيال القيادي في الجهاد تيسير الجعبري، وما فتحته مع رد فعل طبيعي، وقبلها مؤشرات غيابها الكلي عن العمل الكفاحي في الضفة والقدس، مكتفية بالبيانات التي لا تنقطع لتعبئة الفراغ النضالي بكلام "جهادي".

الصفقة الأخيرة بين حماس وحكومة تل أبيب، فتحت الباب عمليا لدولة الكيان الذهاب سريعا على استكمال خطة شارون التي تم الكشف عن ملامحها بعد توقيع

الاتفاق الانتقالي سبتمبر 1995 في واشنطن، لاستكمال عملية تنفيذ اتفاق إعلان المبادئ المعروف إعلاميا باسم "اتفاق أوسلو"، ترتكز خطة شارون على عناصر محددة:

*الخروج الكامل من قطاع غزة.

*تقسيم الضفة الغربية الى عدة مناطق وفقا لحسابات أمنية وتوراتية.

*تقاسم السلطة في الضفة بين الفلسطينيين ودولة الكيان.

*لا سيادة أمنية فلسطينية في الضفة، ويتم التعامل مع التواجد باعتبارها "محميات" تمتع بوضع خاص.

كان الحديث عن الخطة، وكأنه نوع من "الهذيان السياسي" خاصة بعدما توصلت منظمة التحرير وحكومة رابين على البدء العملي بإعادة الانتشار بالضفة الغربية، والتمهيد لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية للمرة الأولى في أرض فلسطين بالقدس والضفة وقطاع غزة، نحو استكمال تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية يناير 1996.

في نوفمبر 1995، حدث ما لم يكن في الحساب السياسي، عندما أقدم "تحالف نتنياهو- شارون" على اغتيال رابين كخطوة رئيسية لاغتيال اتفاق أوسلو، وكان لهم ما خططوا، حيث أوقفت حكومة تحالف اليمين الإرهابي بقيادة نتنياهو - شارون عملية تنفيذ الاتفاق بذرائع مختلفة.

ما بعد فشل قمة كمب ديفيد 2000، لإصرار الطرف الأمريكي ورئيس حكومة المحتلين باراك على تهويد البراق، بدأت عملية عسكرية واسعة لتدمير الوجود الكياني الفلسطيني، وخلال تلك الحرب "الوجودية"، وبعد فوز اليمين الفاشي بالانتخابات وتشكيل حكومة برئاسة شارون، وضع حجر الأساس لتنفيذ خطته السابقة في الضفة من خلال ما اسماه "مناطق عازلة" وبناء حواجز وجدار كمقدمة لفرض نظرية "المحميات"، في فبراير 2002.

بعد التمكن من اغتيال الخالد المؤسس ياسر عرفات نوفمبر 2004، بدأ التفكير لتنفيذ الجانب الأول من خطة بالخروج الكامل من قطاع غزة، والتي بدأ الترويج

لها عمليا 2003، باعتبارها خطوة ستعمل على تحصين مستوطنات الضفة، وحصل على رسالة ضمانات خاصة من الرئيس الأمريكي بوش الابن في أبريل 2004، والتي كشفها دوف فايسغلاس مستشار شارون في حينه (كتب الرئيس الأميركي جورج بوش في الرسالة: "على ضوء الحقائق الجديدة على الأرض، بما في ذلك التجمعات السكانية الإسرائيلية الرئيسية القائمة بالفعل، فإنه من غير الواقعي أن نتوقع أن تكون نتيجة مفاوضات الوضع النهائي عودة كاملة إلى خطوط الهدنة لعام 1949، وجميع جهود المفاوضات السابقة على حل الدولتين أقرت بهذا".

وفي أغسطس 2005، بدأت عملية الخروج دون أدني تنسيق عملي مع السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس، رغم ترحيب أمريكا وحكومة شارون بفوزه بالانتخابات الرئاسية يناير 2005 بعد اغتيال الخالد أبو عمار، ما فتح الباب لتأكيد أن "السلطة الفلسطينية الجديدة"، لا تمثل شريكا ولا قيمة سياسية لها، وانتهى الخروج في 22 سبتمبر 2005.

بعد استكمال الخروج مباشرة، فرضت أمريكا بتنسيق كامل مع حكومة شارون ودعم دولة قطر اجراء انتخابات برلمانية لإدخال حماس فيها بشكل رسمي (وهي من ادعت معارضتها لاتفاق أوسلو)، رغم ان الاتفاق أساسا لا ينص على انتخابات ثانية في المرحلة الانتقالية، لكنها كانت "فخ سياسي" للبدء بتنفيذ خطة شارون لبدء الانقسام.

ما يحدث راهنا في الضفة الغربية، جزء من التنفيذ العملي لاستكمال خطة شارون حول المناطق المعزولة والجدر وبناء حواجز أمنية فاصلة، من خلال عمليات اقتحام يومية وعمليات اعدام فردي وجماعي، واهانات متلاحقة للسلطة سياسيا وأمنيا، ومنذ فوز تحالف الثلاثي "بينيت لابيد غانتس" بدعم من الحركة الإخوانجية برئاسة منصور عباس، لم يحدث أي لقاء سياسي مع السلطة ورئيسها محمود عباس، وكل ما حدث له بعد أمني بما فيها لقاءات غانتس.

مسارعة خطوات دولة الكيان لإنهاك "بقايا السلطة الفلسطينية" تسارعت جدا بعد تصريحات الرئيس عباس في برلين، حيث كسر صندوق ارتعاشه السياسي بالحديث عن جرائم الحرب المرتكبة من قبل دولة الكيان ضد الشعب الفلسطيني.

ما يحدث راهنا في الضفة الغربية هو الاستكمال العملي لتنفيذ الجزء "ب" من خطة شارون لتدمير "بقايا بقايا السلطة"، وفتح الباب لاحقا لأعمال من قبل مجموعات بمسميات مختلفة، لنشر "فوضى أمنية" يستغلها لفرض واقع سياسي جديد.

ما يحدث يتم باتفاق كامل مع الإدارة الأمريكية، وأطراف "إقليمية" لترتيبات ما لمرحلة ما بعد عباس وتطويق "الفوضى الأمنية"، التي يرونها خطر لا بد من حصاره، وهناك أطراف فلسطينية ليست خارج تلك الترتيبات بأسماء مختلفة، تقف على أهبة الاستعداد بل بدأت عمليا تقديم أوراق الولاء السياسي مبكرا.

التطورات المتسارعة لتدمير مكونات السلطة وتغيير هيكلها ضمن "النظرية الشارونية" لتصبح "محميات" بالضفة، تجري تحت سمع وبصر حركة فتح وقيادتها، سلطة وأجهزة، وكذلك في غياب كلي لمنظمة التحرير، تنفيذية ومؤسسات، كأنهم "مخدرين الى حد البلادة".

دون انتفاضة سياسية وطنية بقيادة حركة فتح، وقبلها غضب حقيقي من "تنفيذية منظمة التحرير" لمواجهة المخطط المعلن لاستكمال تنفيذ خطة شارون، سيكون نهاية للمشروع الوطني الفلسطيني وبداية اعلان مشروع التهويد العام، والتحضير لإعلان محميات الضفة ونتوء كياني في قطاع غزة، وترتيبات خاصة للمقدسيين كسكان دون حقوق قومية، والشروع العملي في بناء "الهيكل الثالث" على حساب البراق والمسجد الأقصى.

الخيار- القرار بيد الرئيس محمود عباس، هو دون غيره، إما الانتفاض عبر خطوات تربك كل مشهد التدمير، أو الاستسلام لمخطط لم يعد مجهولا أبدا لتدمير المشروع الوطني.

ملاحظة: أخيرا خرج صهيوني كامل الأركان ليعلن أن هناك فاشية بين اليهود..قال لبيرمان اليهودي الروسي ومن غلاة كارهي فلسطين أن نتنياهو مثل "غوبلز"..معقول يحكوا عنه انه "غير سامي"..لنشوف بس الصراحة هاي اول مرة يصدق بحياته!

تنويه خاص: جيش الحركة الإخوانجية الحاكمة في غزة، بدا حملة إعلامية منسقة تحت شعار كم باق من زمن مهلة الرئيس عباس للكيان قبل عام..الحملة تتوازى مع حملة المحتلين لانهاك السلطة واهانتها...كتير الصدف صارت بينهم.. و"يا محاسن الصدف"!

هل يستفيد الرئيس عباس من شرارة الغضب الثوري في الضفة؟!

كتب حسن عصفور/ ما كان يجب أن تمر كمية الاهانات السياسية التي قالتها مكونات "الحكومة الفاشية" في تل أبيب، وغالبية أعضاء الكنيست، للرئيس محمود عباس بعد تصريحاته عن جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل، منظمات صهيونية إرهابية وجيش غازي ومحتل، ولا تزال حتى تاريخ، دون أن تغضب حركة فتح العامود الفقري للثورة والمنظمة.

كان لفتح، ان تعيد صياغة كل ما تفوهت به الطغمة الفاشية الحاكمة، والمكونات السياسية اليهودية الصهيونية، وتضعها في كتيب باللغات الحية، وتوزع من خلال كل سفارات فلسطين، ليدرك النظام الدولي مسألتين، تذكير جديد بالمجازر المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، وتنشيط الذاكرة الأممية بها، وفضح حقيقة هذه الحكومة التي قفزت من مكذبة "الاعتدال السياسي" الى رأس "الإرهاب السياسي".

ورغم قصور يتحول الى حالة شبه مستديمة، نتاج غرق القيادة الراهنة لـ "أم الجماهير"، كما يحلو لشباب فتح الحديث عن حركتهم، ولهم كل الحق فخرا بها منذ انطلاق رصاصتها الأولى، وتقديم قادتها التاريخيين وعلى رأسهم الخالد المؤسس شهداء في مسار ثوري فريد، في قضايا ترتيبات ومصالح حزبية ذاتية، تربك مسار ثوري يطل من جديد.

الضفة الغربية والقدس، هي "أم المعارك" الوطنية ضد المشروع التهويدي تعيد بعضا من حراك شعبي عام، دون غياب الشكل المسلح، في توقيت ربما يكون

"فرصة ذهبية" تطويرا واتساعا ما قبل ذهاب الرئيس محمود عباس الى الأمم المتحدة في الأيام القادمة.

أن يلقي الرئيس عباس خطابه والضفة والقدس تعيش موجة مواجهة جديدة، بقبضة فلسطينية رفضا للغازي المحتل وجرائمه، ستكون رافعة لمضمون خطاب لا يجب أن يكون تكرارا لما سبق، وليس متسولا لحق دون انتظار هدايا سياسية من هذه الدولة أو تلك.

حركة الاشتعال المتنامية في الضفة والقدس، والتحدي الجديد بعودة روح الانتفاضة كإعلان صريح أن المحتل لا مكان له فوق أرض فلسطين، ورغم كل حملات الإرهاب المستمرة، والتجاهل غير المسبوق برفض كل تسوية سلام ممكنة، فشعب فلسطين يؤكد، أن "الإرهاب اليهودي الاحتلالي ليس حلا"، ولن يكون.

حركة الغضب الثورية في الضفة والقدس، والتي تشارك فيها قوى الشعب الحية، وخاصة فتح والجهاد، رسالة دعم عملية وحشد فعل من طارز ناري لموقف الرئيس عباس المفترض أن يكون مع روح التمرد الحديث.

حركة غضب ثورية، تطالب الرئيس بوضوح الخروج من كل "لعثمة سياسية"، وأن يضع دولة الاحتلال أمام مفترق طرق، إما الاعتراف بدولة فلسطين والذهاب الى استكمال "التسوية التاريخية" وفقا لقرار الأمم المتحدة 67/19 لعام 2012، أو الاستمرار في مواجهة كفاحية متواصلة مع دولة الكيان، والذي لن يشعر بأمن واستقرار وسلام دون دفع الثمن الذي هو حق وطني.

حركة الغضب الثورية الراهنة، قوة دفع هائلة لموقف الرئيس عباس في الأمم المتحدة، حيث لن يتكلم عما سيكون من فعل لو لم يتم تلبية حق طال تجاهله من مؤسسة دولية، لأن أمريكا قررت أن تصبح "الجدار الواقي" لإرهاب دولة محتلة غازية، لصوصية بكل ما اعترفت به قرارات الشرعية الدولية.

حركة غضب ثورية، تمنح الرئيس عباس خيار الفعل نحو الانتهاء من رحلة التردد التي طال أجلها لمدة عشر سنوات، يترنح من فعل عدو، تأكد له انه لن

يكون رحيما مع "ضعفاء القلب السياسي"، ومن منصة الأمم المتحدة بات له قاطرة القول الأخير أن "السلام يبدأ من إعلان دولة فلسطين".

فرصة الغضب الثورية الراهنة لا يجب أن تمر كما ذهب غيرها من هبات فعل كفاحي، فكانت "الخيبة الكبرى" نصيب الرسمية الفلسطينية لتخاذلها في التفاعل مع روح الفعل الذي أربك دولة الكيان طولا وعرضا، ودون مساعدة "الصديق" الذي عمل حارسا لمصادرة كل سكين لكان المشهد غير المشهد...ولم يحصد الحراس ثمن صفعات مضاعفة ثمنا لـ "هدايا مجانية".

حركة الغضب الثورية الراهنة، عليها أن تكون الرسالة الأهم للرئيس عباس بعد مسار الانتظار والوهم السياسي الكبير منذ يناير 2005 حتى تاريخه، "لن يحك جلدك الوطني سوى ظفرك الشعبي"، فلا دبس ولا عسل من "نمس وذئب" كراهيته للفلسطينية تحولت الى سمة جينية، كما كان الفاشيون القدماء.

الرئيس عباس، الشعب الفلسطيني بغضبه الثوري الراهن، يقرر لك الخيار، إعلان دولة فلسطين وفك ارتباط بدولة عدو، أو فك ارتباط بالشرعية الفلسطينية وكفى عقدين من زمن الضياع.

ملاحظة: فرح الصهيونية العالمية وكيانها العنصري بفوز ليز لرئاسة حكومة دولة الانتداب الاستعماري صاحبة الوعد اللعين، محفز وطني فلسطيني، ولو كان عربي معاه، لمعركة مبكرة مع هذه القادمة الى 10 دواننغ ستريت..فلسطين مش تكية يا "ترس"!

تنويه خاص: كما اليوم قبل عام في 6 سبتمبر 2021، كسرت مجموعة شبان فلسطين هيبة دولة الأبرتهايد عبر نفق العبور الكبير من سجن محصن...حدث سجل تحديا نادرا لأمن المحتل..وسيبقى صفعة لن ينساها عدونا القومي وحكومته الإرهابية..المجد لكم حيث أنتم يا "عشاق الحرية والوطن"!